

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٤٣

الجمعة، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ٣٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر فايسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/6)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1900736 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2019/6)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا إلى المشاركة في جلسة اليوم.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوهانسبرغ.

ووفقا للمادة من ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد كورنيي نانغا يوبيلو رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والمونسنيور مارسيل أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

وتشارك السيدة زروقي والسيد نانغا يوبيلو والمونسنيور أوتيمي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/6، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالفرنسية): أود أن أرحب بتمثلي البلدان الخمسة التي انضمت للتو إلى مجلس الأمن، بما في ذلك بلدكم، سيدي الرئيس.

وبينما كان من المفترض أن تركز مناقشاتنا من حيث المبدأ على أحدث تقرير فصلي عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/6)، سأقتصر في ملاحظاتي على آخر الوقائع.

يدخل تنفيذ العملية الانتخابية مراحلها النهائية. وقد أُجريت الانتخابات التي أعلنت في البداية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في جميع أنحاء الإقليم الوطني، باستثناء مدينتي بيني وبوتيمبو في كيفو الشمالية ويومي في مقاطعة ماي - ندومي، حيث قررت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تأجيلها إلى شهر آذار/مارس المقبل لأسباب صحية وأمنية.

توجه الملايين من الكونغوليين إلى صناديق الاقتراع، وغالباً بحماس، وفي معظم الحالات، جرت عملية التصويت بسلام مع توجه الناخبين لاختيار رئيسهم المقبل وممثليهم على المستويين الوطني والإقليمي. وأود أن أهنئهم على النضج المثير للإعجاب الذي أظهروه في يوم الانتخابات الذي طال انتظاره، ومنذ ذلك الحين. كما أنني على العمل الذي أنجزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فضلا عن مراقبي الانتخابات.

وقد أبلغت جميع بعثات المراقبة الوطنية والدولية، فضلا عن فرق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة في الميدان، في تقاريرها الأولية

شخصاً، من بينهم اثنان من الشرطة الوطنية و ١٠ مدنيين قتلوا بواسطة الذخيرة الحية، فضلاً عن إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات العامة. إن فرقنا في طريقها إلى الانتشار في كيكويت، حيث لا توجد بعثة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكي تتأكد من المزيد من التفاصيل وتعمل على التقليل من التوترات. وفي كيسانغاني وعدة مواقع في مقاطعة كاساي، أبلغ عن وقوع حوادث اشتباكات ودمار، ولا يزال يجري التحقق من الإصابات والاعتقالات والوفيات المحتملة.

كما كانت الحالة متوترة في العديد من البلديات في كينشاسا، في أعقاب الاشتباكات بين مؤيدي لاموكا ومؤيدي مسار التغيير، وفي بعض الحالات أيضاً مع الشرطة. إنني أستنكر جميع أعمال العنف هذه وأناشد الشعب الكونغولي وقوات الأمن على السواء الهدوء وضبط النفس في هذه الفترة الحرجة.

قد يتسم الأسبوع المقبل بفترة من الاحتجاجات، ومراجعة قضائية للنتائج الرئاسية المؤقتة، إذ من المتوقع أن تعلن المحكمة الدستورية عن النتائج النهائية في غضون أسبوع. وبالتالي، فإن الأيام القادمة حاسمة لإتمام هذه العملية الانتخابية التاريخية. وسأواصل بذل مساعي الحميدة عن طريق الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين لتعزيز التهدئة والتقييد بالإجراءات القضائية المعمول بها، وكذلك للتأكيد على أن الشعور الأسمى بالمسؤولية يجب أن يسود في الأيام المقبلة.

لقد أظهر ملايين النساء والرجال الكونغوليين التزامهم بالعملية السياسية في بلدهم وتصميمهم على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت. لذلك، يجب أن نظهر تضامناً الجماعي معهم عندما يتم الانتهاء من العملية الانتخابية وتستعد جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بأول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

بأن الانتخابات أجريت بشكل سليم، رغم المشاكل التقنية واللوجستية والأمنية. واتفق الجميع على أن هذه الصعوبات لم تعرقل حرية تنقل المواطنين أو ممارسة حقهم في التصويت. واتسمت فترة الانتظار لنشر النتائج المؤقتة، التي تم تمديدتها ثلاثة أيام بالهدوء أيضاً. ومرة أخرى، تأثرت كثيراً بالصبر الذي أبداه الرجال والنساء الكونغوليون، الذين كانوا حريصين على الحفاظ على التعبير عن أصواتهم، ولكن قبل كل شيء إدراكهم تماماً لأهمية تلك الانتخابات بالنسبة لمستقبل بلدهم.

لقد استعملت ذلك الوقت للاجتماع مع رئيس الدولة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية الانتخابية للتعبير عن أهمية ضمان الهدوء تحسباً لنشر النتائج المؤقتة، والتي تم الإعلان عنها خلال الليل من يوم الأربعاء إلى يوم الخميس والتي، فيما يخص الانتخابات الرئاسية حصل فيها السيد فيليكس تشيسيكيدى على المرتبة الأولى، يليه السيد مارتن فيولو والسيد إيمانويل رامزاني شادري. وقد سبق تلك الرسالة، إعلان النتائج المؤقتة لانتخابات مجالس المحافظات.

(تكلمت بالإنكليزية)

وكانت ردود الفعل على إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة سريعة ومتنوعة. وقد رحب السيد تشيسيكيدى بانتصاره وتعهد بأن يكون رئيساً لجميع الكونغوليين. وعلى الرغم من أن جبهة الحوار الكونغولية صرحت بأنها ستحترم نتائج اللجنة، فإن تحالف لاموكا استنكر ما أسماه التزوير الانتخابي، مع احتمال إثارة الفوضى في جميع أنحاء البلد. وبينما قوبلت هذه النتائج بمظاهر الفرحة في بعض معاقل الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، تلقى العديد من مؤيدي لاموكا الأخبار بشعور من عدم التصديق.

وللأسف، لوحظ وقوع حوادث أمنية خطيرة في عدة مواقع. والأمر الأكثر إثارة للقلق في مقاطعة كويلو هو أن الاحتجاجات العنيفة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٢

قبل هذه المجموعة أو تلك الجماعة أو الجهة صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي، الذي يفاجئنا، في بعض الأحيان، بمواقف منفصلة تماما عن الواقع، في حين أنهم شركاء نعمل معهم ليلا ونهارا.

وفيما يتعلق بتسجيل الناخبين، فقد أجرينا سبع جولات، وقد انتهت، بحمد الله، بتسجيل ٤٠ مليون ناخب. ومنذ ذلك الحين، تم الطعن حتى في الـ ٤٠ مليون ناخب لأن البعض يعتقد أننا نضخم الأعداد والبعض الآخر يظن أننا سجلنا أعدادا أقل من الناخبين، أو أننا ارتكبنا خطأ ما.

وقد راجعت المنظمة الدولية للفرانكوفونية ذلك السجل الانتخابي. فاللجنة الانتخابية تعتقد أن من شأن إجراء المراجعة بناء على طلبها أن يساعد على بناء الثقة. وللأسف، أثارت المراجعة شكوكا أكثر مما كان متوقعا. ومن ثم، تمكنا من اعتماد جميع القوانين اللازمة لإجراء هذه العملية. وللأسف، تم الطعن في جميع القوانين التي تم اعتمادها.

وقد اجتمعنا بالناخبين وحتى المرشحين، ونضطلع بأعمالنا وفقا للمهمة الموكلة إلينا بموجب الدستور. وقد تم الطعن في بعض قرارات اللجنة الانتخابية، والبعض يعتبرون أنفسهم خبراء عوضا عن اللجنة لسبب أو لآخر. وقد سجلنا ٢١ مرشحا للانتخابات الرئاسية. وكذلك سجلنا ما يقرب من ٣٥٨ ١٥ مرشحا للانتخابات القومية و ٦٤٠ ١٩ مرشحا للانتخابات على مستوى المحافظات.

ومن أجل التيسير للانتخابات ناجحة، أدخلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تكنولوجيا في شكل ما تسمى بالآلات التصويت. وحتى تلك الآلات كانت موضوع تشاحن لسنة كاملة - فالبعض يقول لا لآلات التصويت، ونحن لا نريدها، والغرض منها هو الغش، وهي لهذا الغرض أو ذاك. ومما يؤسف له أن بعض المرشحين ما زالوا يطلبون من مؤيديهم، حتى قبل أسبوع من الانتخابات، عدم استخدام آلات التصويت. وعلى

أعطي الكلمة الآن للسيد نانغا يوييلو.

السيد نانغا يوييلو (تكلم بالفرنسية): نظمت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخاباتها الرئاسية والتشريعية والبلدية يوم الأحد، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفقا للتشريعات الوطنية، وتحديدًا دستور البلد والقانون الأساسي المتعلق بتنظيم عمليات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وكذلك القانون العام. وبطبيعة الحال، فإن ذلك الهيكل يشكل تكمله لقوانين وأنظمة أخرى تتعلق بتنظيم الانتخابات.

وقبل أن أوصل بياني، أود أن أبلغ مجلس الأمن أننا وصلنا الآن، بعد ثلاث سنوات من تعييني رئيسا للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، إلى ما يمكن اعتباره تنويجا لأعمالنا. وأود الإشارة إلى أن العملية كانت محفوفة بصعوبات جمة. وعلى ذلك، كان البعض يعتقد أنه لم يكن من الممكن لي كإنسان أن أتمكن من التحدث عن نتائج إيجابية.

والسبب في ذلك هو أن العملية حافلة بالقيود، وقبل كل شيء، بانعدام الثقة. فهناك انعدام تام للثقة بين الجهات الفاعلة نفسها، وفيما بين السياسيين وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها، وكذلك بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، مثل المجتمع الدولي، بل وفي بعض الأحيان تجاهي أنا، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. فلم يمر يوم، منذ أن أصبحت رئيسا، من دون أن يطالب أحدهم بأن يستقيل الرئيس نانغا. لقد جعلت تلك البيئة من مباشرة عملنا أمرا صعبا جدا. غير أنه كان في الإمكان تجنب بعض تلك العقبات، لأنها كانت متجذرة في الريبة وعدم الثقة والغمز، وعوامل أخرى.

وفيما يتصل بتسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية، تم التشكيك في كل شيء. فمن بين كل القرارات التي اتخذتها اللجنة الانتخابية، لا يوجد قرار واحد لم يتم الاعتراض عليه من

وبالطبع، عندما أجريت الانتخابات، كان هناك العديد من أصحاب المصلحة، وكان يجب القيام بكل شيء وفقا للقانون. ونجانب الحقيقة إن أعلننا من هذه المنصة أن الانتخابات أجريت من غير أخطاء. إنها تعهد إنساني نظم على خلفية تحديات معروفة جيدا، غير أن خلاصة القول أنه تم إنجاز ما هو مهم. فنحن في دورتنا الانتخابية الثالثة وقد تم إجراء الانتخابات.

لقد قدمنا احتجاجا، في رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير، على الإعلان غير القانوني لنتائج الانتخابات من قبل أشخاص وهيئات غير مؤهلة للقيام بذلك.

وقد وجهنا تلك المراسلات إلى رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو مع تحديد واضح لمواد الدستور ومختلف القوانين والنصوص الأخرى التي انتهكت بصورة ممنهجة من خلال الإعلانات المبكرة عن الاتجاهات في النتائج. والأسوأ من ذلك أننا ذهبنا إلى حد القول إنهم يعرفون اسم الشخص الذي سيفوز، الأمر الذي يثير الدهشة. وقد استرعينا انتباه المؤتمر الأسقفي إلى أن إدارة هذا التوجه وهذه المسألة بهذه الطريقة تلزم أصحاب المصلحة بالامتناع عن التعليق على المنشورات والاتجاهات في نتائج الانتخابات، وأنهم سيكونون مسؤولين عما سيحدث في هذا الصدد.

لماذا نقول ذلك؟ هناك العديد من العناصر التي نود أن نوفرها لمجلس الأمن. ولدينا هنا قائمة بجميع المنظمات وشهود الأحزاب السياسية الذين شاركوا في مراقبة الانتخابات. وكنا نظن أن الكنيسة الكاثوليكية هي وحدها التي راقبت. كلا، فعشرات المنظمات قامت بذلك أيضا. وسمعت أنه جرى نشر ٤٠ ٠٠٠ مراقب من قبل المؤتمر الأسقفي. وهذا أمر خطير جدا. وقد نشرت المراقبة على أساس اعتماد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

إن إحصاءات اعتماد المراقبين الخاصة بالمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو لم تبلغ الأرقام المطروحة في أي وقت. لدينا

أي حال جرت الانتخابات، وذلك هو المهم. لقد أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وحتى المنتقدون الذين اعترضوا على استخدام آلات التصويت، يرحبون الآن بإجراء الانتخابات.

إنني أحمل مجلس الأمن بعض المسؤولية، لأن هذه المناقشات غير المفيدة، من وجهة نظر اللجنة الانتخابية، دعمها، بل كان مصدرها، المجتمع الدولي. ولأسباب واضحة، لم تكن لآلات التصويت أي مشاكل وقد أثبتت الأحداث أننا على حق، ولكن حقيقة أن هذه المسألة قد صعدت إلى المستوى الدولي تشكل أمرا محرجا وحالة معقدة للغاية.

لقد جرت الانتخابات، وقبل أن نقدم تحليل اللجنة، من الواضح جدا أنه تم إجراء الانتخابات في يوم الأحد، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر - عندما كان العديدون يتنبؤون بالفوضى، ويقولون أننا لن نتمكن من التصويت باستخدام آلات التصويت، وأنه لن يكون من الممكن إجراء انتخابات. لقد تمكن الكل من التصويت، واليوم، خلافا لما كان عليه الحال في ٢٠٠٦ و ٢٠١١، جرت الانتخابات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في جو من السلام. وفي الوقت الذي حدثت فيه خسائر بشرية في الماضي، سارت انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بصورة جيدة وجرى كل شيء، بدلا عن ذلك، على نحو سلس.

وكان من الضروري الانتقال بعد الانتخابات إلى مرحلة ما بعد الانتخابات، التي تتألف من عنصرين هامين. الأول، بطبيعة الحال، هو جمع وتجهيز البيانات لإعلان النتائج المؤقتة، وفقا للقانون. وذلك ما ظلت تعمل عليه اللجنة الانتخابية وقد تمكنت، قبل يومين، من إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات. وبالطبع، يجب ألا تملكنا أي أوهاام - وهو ما قيل أيضا قبل إجراء الانتخابات. فنحن بالفعل نتوقع ردود أفعال، بدءا بالكنيسة الكاثوليكية. وتجدر الإشارة إلى أن الكنيسة الكاثوليكية قد طعنت في نتائج الانتخابات في ٢٠٠٦ و ٢٠١١، وهي الآن تطعن في نتيجة انتخابات ٢٠١٨. فذلك أمر غير مستغرب. إنه ما ظللنا نتوقعه لأسباب معروفة جيدا.

خلال عدم تغيير الدستور، يمكنهم أيضا النظر في إجراء انتقال قسري، لكنهم لم يفعلوا ذلك. وكان انتصارا للمجتمع المدني، الذي سعى دائما للدفاع عن الدستور، لأن هذا الهدف قد تحقق.

الهدف الثاني، الذي أكدته للشعب الكونغولي، هو أن الشعب الكونغولي لا يريد أن تكون هناك ولاية ثالثة لرئيس الدولة، رئيس الجمهورية المنتهية ولايته. وفي الواقع، هو لم يترشح للانتخاب، الأمر الذي يعكس حقيقة أن لدينا ٢١ مرشحا بخلافه. هذا هو الانتصار الذي تحقق.

والهدف الثالث أننا حققنا تسليم السلطة على أعلى مستوى في الدولة. وتسليم السلطة هذا هو الأكثر أهمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فأول مرة خلال ٦٠ عاما من تاريخها ما بعد الاستقلال، ستشهد في الأسابيع القادمة تسليم السلطة بين رئيس الدولة المنتهية ولايته ورئيس الدولة القادم. وللمرة الأولى على الإطلاق، سنرى كيف يتبادل رئيسا الدولة التحية، كما يحدث في البلدان الأخرى. والواقع أنه، على مدار ٦٠ عاما، كان لدينا أربعة رؤساء: الرئيس كاسافوبو والرئيس موبوتو والرئيس لوران - ديزيريه كاييلا والرئيس جوزيف كاييلا. وتعاقب الرؤساء الأربعة الأوائل على الحكم دون أن يتعامل أحدهم مع الآخر - سواء من خلال الانقلابات أو الاغتيالات. وسيكون لدينا أول تسليم سلمي للسلطة في الأسابيع المقبلة، بالطبع بعد معالجة جميع الوثائق والملفات المتعلقة بالنتائج المؤقتة. والمفوضية تقف على أهبة الاستعداد؛ وقد تم بالفعل تشكيل فريقها لإدارة التحديات.

في الختام، ماذا ينبغي أن أقول؟ لقد دعوتوني، سيدي الرئيس، للمشاركة في هذه الجلسة. وفي غضون حوالي ٣٠ دقيقة بعد بياني، سوف تُعلن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية الوطنية. هذه انتخابات تجرى في ظروف نعرفها جميعا. مع ذلك، وللمفاجأة العامة، كانت الانتخابات جيدة التنظيم. وفي

١٧ ٠٠٠ مراقب معتمد من قبل اللجنة. وقيل لنا إنه، إلى جانب المراقبين المعتمدين، هناك آخرون لم يعتمدوا من قبل اللجنة. وإضافة إلى ذلك، بالطبع، هناك أكثر من ٦ ٠٠٠ مراقب آخر يعتبرون مراقبين دائمين أو لفترة طويلة، وبالتالي لدينا عدد يتراوح من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٢٣ ٠٠٠ مراقب تقريبا. ولا أعرف من أين يأتي الـ ٤٠ ٠٠٠ مراقب. وحول هذه المسألة، هناك سؤال أساسي.

مهام المراقبة يتم تنظيمها وإدارتها بالقانون. ولا يكلف المراقبون بجمع البيانات. ولا أعرف من أين تأتي نتائج المؤتمر الأسقفي. المراقبون غير مؤهلين للحصول، على مستوى مراكز الاقتراع، على مختلف التقارير والبطاقات، التي تصدر بالأحرى لشهود الأحزاب السياسية. فهل لي أن أعتبر أن هذا يعني أن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو قد تصرف على أنه شاهد للأحزاب السياسية؟ وأنا مهتم بمعرفة الحزب الذي يفضله. هذه قضايا خطيرة، وأنا أتحدى أي جهة قد تدعي أنها جمعت كل السجلات. اللجنة ذاتها كانت ستستغرق أسبوعا بالكاد لكي تفعل ذلك. تلك مسائل خطيرة.

أما بعد، فقد أعلننا النتائج وفقا للقانون. وأعتقد أن اللجنة ترى أنها قد أدت مهمتها. وإذا كان هناك نزاع، ينص القانون على آليات للتحقق وآليات أخرى، وأعتقد أن هناك محاكم مختصة للقيام بذلك. لكن، نود أن نوضح لمجلس الأمن أنه يبدو أننا نغفل الأهداف التي كانت وراء هذه العملية. وأعتقد أن هناك ثلاثة أهداف رئيسية.

الهدف الأول هو أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يريد تغيير دستوره. ولم يتغير دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان ذلك انتصارا للمعارضة والأغلبية والمجتمع المدني. كان انتصارا للمعارضة لأنه أثبت إلى حد ما أننا نعيش في بلد توجد فيه معارضة لا تسمح للسلطات بالقيام بكل ما تريد. وكان انتصارا للأغلبية ومن هم في السلطة، لأنه من



كما أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أن هناك جدلاً. لا يوجد سوى خيارين لمعالجته: إما تأكيد النتيجة التي توصلت إليها اللجنة، أو إلغاء الانتخابات. من شأن إلغاء الانتخابات أن يعني أن المؤسسات الحالية ستظل قائمة لأننا لن نحظى برئيس إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد نانغا يوبيلو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للمعالي السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي.

**السيدة فاطمة محمد (تكلمت بالإنكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنقل لكم، سيدي الرئيس، تحيات الرئيس موسى فقي محمد وشكره على الدعوة الموجهة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة بشأن الانتخابات التي أجريت مؤخراً في ذلك البلد.

تلك الدعوة هي مثال آخر على الشراكة الوثيقة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. لقد تعززت الشراكة بشكل كبير على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن سماتها الرئيسية تعزيز القيادة والملكية الأفريقية كمبدأ رئيسي لكفالة حلول مستدامة لمسائل السلام والأمن التي تهم القارة.

تكتسي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ الأهمية للاتحاد الأفريقي. إن السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر بالغ الأهمية لرفاه شعبها، وأيضاً للاستقرار والازدهار في المنطقة والقارة بأسرها. لذا فقد انخرط الاتحاد الأفريقي بنشاط في الجهود الرامية إلى مساعدة الجهات الكونغولية المعنية في التوصل إلى التوافق السياسي اللازم صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الآونة الأخيرة، بغية ترسيخ المكاسب التي

هذا الصدد، نود أن نشيد بممثلي المفوضية. إن عدداً كبيراً منهم - ٣٢ من موظفي اللجنة - قد هلكوا خلال هذه العملية. ونحن نشيد بهم بالإشارة إلى أننا حققنا ما كنا نسعى إليه، وما كان الشعب الكونغولي ينتظره كل هذا الوقت. وهذا باختصار ما أردت بيانه.

وأختتم بالقول إن اللجنة كانت تعمل في ظروف صعبة وتحديات مستمرة، سواء كانت الخلافات ملفقة أم لا. مع ذلك، وبغض النظر عن الصعوبات التي واجهتها، فقد فعلت ما وسعها أن تفعله. ونحن أيضاً نقول إننا لم نكن مثاليين. واللجنة، من خلالي، تلتمس المعذرة عن كل خطأ وقعنا فيه. غير أن الشيء الأساسي هو أن النتائج صارت في متناول اليد اليوم، وأن الوقت قد حان، مع بدء هذه الولاية الجديدة، لكي يدعم المجتمع الدولي السلطات الجديدة، كما هو الحال دائماً. لماذا ينبغي للمرء أن يحاول إضعافها وهي لم تتخذ خطواتها الأولى بعد؟ نعم، قد تكون هناك تحديات من جهات مختلفة.

ونعتقد أن المحاكم المختصة ستتولى أمر البقية. ونتوقع تقديم التقارير النهائية للعملية، التي ستقودنا بشكل أو بآخر إلى أول انتقال سلمي ومتحضر للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يفوتني أن أختتم ببيان دون أن أشكر الأمم المتحدة. يعتقد البعض أن اللجنة لم تتلق سوى الدعم اللوجستي للعملية. وهذا غير صحيح. نود أن نشكر الأمم المتحدة على مواصلة تقديم مساعدتها التقنية إلى اللجنة. يعمل أكثر من ١٥٠ من الخبراء الدوليين معنا في نفس المبنى. ولا يميّز بين موظفي اللجنة وموظفي الأمم المتحدة سوى الشارات. لقد كانت العلاقة حاسمة في مراحل التخطيط لعمليات معينة وصياغتها وتصميمها وكذلك في تقديمنا للتقارير. ونود أيضاً أن نشكر الجهات الفاعلة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية، التي شاركت في هذه العملية. لقد أعرب الكونغوليون عن آرائهم. ولدينا اليوم رئيس منتخب. ويحدونا الأمل في أن تستمر العملية حتى يؤدي رسمياً اليمين القانونية بصفته رئيساً.

على مناخ السلام الذي ساد أثناء التصويت. وثالثاً، إثارة أي اعتراض على النتائج من خلال العملية القانونية القائمة.

وكما يعلم جميع الأعضاء، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات بالأمس. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، أعلن فوز السيد فيليكس تشيسيكيدى، من "مسار التغيير". ونظراً لأن اللجنة هي الهيئة الوحيدة المكلفة قانوناً بإعلان نتائج الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يعتمد إلا على النتيجة كما أعلنت. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن منهجية الاتحاد الأفريقي في مراقبة الانتخابات تركز على العملية التي تؤدي إلى نتائج الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً للعدد المحدود من مراكز الاقتراع الذي راقبته بعثة مراقبة الانتخابات، فليس الاتحاد الأفريقي في وضع يمكنه، حتى لو مُنح هذه الصلاحية، من تقديم أرقام عن نتائج الانتخابات.

من الواضح أن النتائج التي أعلنت، وإن رحبت بها الجهات الكونغولية المعنية وعدد من السكان، قد تم الاعتراض عليها من جانب آخرين، بما في ذلك الاحتجاجات في الشوارع التي أدت إلى خسائر مؤسفة في الأرواح. وتمشياً مع سيادة القانون، فإن موقف الاتحاد الأفريقي من هذه الاعتراضات، بما في ذلك المزاعم المتعلقة بالتباين بين النتائج المعلنة وبين نتيجة صناديق الاقتراع، هو أنه ينبغي أن تناوّلها بطريقة سلمية من خلال اللجوء إلى السبل القانونية القائمة والحوار السياسي.

ومن الواضح أن الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ كانت نقطة تحوّل في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي الشناء على الجهود التي بذلها الشعب الكونغولي والمؤسسات المشاركة في العملية الانتخابية. إن الجهات الكونغولية المعنية بمدينة لشعبها وبلدها بالتصرف بطريقة تعزز الديمقراطية وتصون السلام. وفي هذا الصدد، يعتقد الاتحاد الأفريقي اعتقاداً راسخاً بأن الحالة الراهنة في جمهورية

تحققت على مر العقود الماضية. وأودّ أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن عميق تقدير الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة لما قدمته من دعم لا يقدر بثمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، قرر الاتحاد الأفريقي، استجابةً للدعوة الواردة من السلطات الكونغولية، إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات من أجل رصد الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونشر الاتحاد الأفريقي ٨٠ من المراقبين في الأجلين الطويل والقصير، بقيادة رئيس مالي السابق ديونكوندا تراوري. وضمّ الفريق أعضاء من البرلمان الأفريقي وهيئات إدارة الانتخابات في القارة، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني. وفي يوم الانتخابات، نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي للانتخابات ٢٣ من الأفرقة في ١٣ مقاطعة، ورصدت عمليات التصويت وإحصاء الأصوات في ٣١٧ مركزاً للاقتراع كانت بمثابة عينات. ومن المهم التأكيد على أنه قد كان هناك ٧٥٠٠٠ مركز اقتراع في المجموع، بما في ذلك تلك الموجودة في المقاطعات التي أرجى التصويت فيها في نهاية المطاف بسبب الهواجس الأمنية والصحية.

وقد أدلت البعثة بالملاحظات التالية المتعلقة بمراكز الاقتراع التي زارتها. أولاً، فُتحت مراكز الاقتراع في الموعد المحدد، رغم تأخر بدء عمليات التصويت في بعضها. ثانياً، أتيحت مواد التصويت في معظم مراكز الاقتراع وكان موظفو الاقتراع حاضرين طوال العمليات. ثالثاً، جرت الانتخابات في جو هادئ وسلمي. ومع ذلك، كانت هناك حوادث عنف متفرقة وأوجه قصور شابت عملية التصويت. رابعاً، كان ممثلو المرشحين موجودين في جميع مراكز الاقتراع التي جرت زيارتها. وخامساً، تم إغلاق مراكز الاقتراع وإحصاء الأصوات وفقاً للإطار القانوني القائم. وقد حثّت بعثة المراقبة بقوة على، أولاً، أن تعكس النتائج التي ستعلن إرادة الشعب. ثانياً، أن تحافظ الجهات الكونغولية المعنية



الانتخابات من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عقب حريق مؤسف أتى على مستودع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في العاصمة كينشاسا. ولم يستطع أي طرف التأكد مما إذا كان حريقاً متعمداً. ولذلك، وعلى هذا الأساس، نرى أنه عمل من أعمال القوة القاهرة. كما استلزمت التهديدات الأمنية وتفشي فيروس إيبولا تأجيل الانتخابات إلى آذار/مارس ٢٠١٩ في ثلاث مناطق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، وكى لا نكون متحيزين، كان علينا أن نتلقى بلاغات من منظمة الصحة العالمية، والتي وفرت لنا إحصاءات واضحة تشير إلى وجود فيروس الإيبولا في تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، وقعت حوادث عنف متفرقة في بعض مناطق البلد. وأدت هذه الظروف بالطبع إلى بعض التوتر حتى يوم إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وعلى الرغم من التحديات التاريخية السالفة الذكر التي يواجهها البلد، كان رأينا المدروس هو أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع أصحاب المصلحة أداروا الانتخابات والفترة التي أعقبتها مباشرة بطريقة سلمية نسبياً وفي جو من الهدوء. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت بتمويل الانتخابات، مبرهنة بذلك على التزامها بتوطيد العملية الديمقراطية في البلد.

وقد أحاطت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي علماً بصدر النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية في ٩ كانون الثاني/يناير. كما نلاحظ عدم رضا بعض الجهات المعنية عن نتائج الانتخابات الرئاسية على وجه الخصوص، ويحق لهذه الجهات بمقتضى الدستور تقديم تظلماتها من خلال الإطار القانوني لجمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة سلمية. ولا تزال الجماعة الإنمائية جاهزة لمساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية توطيد الديمقراطية، وتحث المجتمع

الكونغو الديمقراطية تستدعي أكبر توافق ممكن في الآراء بين جميع الكونغوليين على أساس احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك صون وتوطيد السلام. إن الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد بأي طريقة تعتبر مناسبة.

إن البيانات الصادرة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير، على التوالي، توضح بجلاء آراء القارة بشأن المسألة قيد النظر. ويجدون الأمل في أن يُقدّم مجلس الأمن، كما فعل من قبل، الدعم الكامل للجهود التي تقودها أفريقيا لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها على النجاح في إتمام العملية الانتخابية والتغلب على التحديات ذات الصلة. هذا النهج هو الطريق الأكيد نحو التحقيق الفعلي لهدفنا المشترك المتمثل في السلام والديمقراطية والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيدة محمد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا.

**السيد مالانجي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية):** على نحو ما أشرت، سيدي الرئيس، أنا صاحب المقام مالانجي، وزير خارجية زامبيا ورئيس اللجنة الوزارية التابعة لهيئة التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأود أن أدلي بهذا البيان في جلسة مجلس الأمن هذه.

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات التي طال انتظارها. وتمشيا مع التقليد القائم منذ أمد طويل، أوفدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثتها لمراقبة الانتخابات، التي كان لي شرف ترؤسها. وكان قد تم تأجيل

لتقديم لمحة عامة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على بعض النقاط.

أولاً، وإذ نشير إلى الالتزام الاجتماعي والسياسي للكنيسة، فإن الكنيسة الكاثوليكية ما برحت، منذ عام ٢٠٠٣، تدعم الشعب الكونغولي من خلال العديد من الإجراءات، ولا سيما عبر التربية المدنية والتثقيف الانتخابي والنهوض بكرامة الإنسان وتعزيز الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تم الإعراب عن هذا الالتزام من خلال الوساطة، التي أسفرت عن الاتفاق السياسي الشامل والجامع المعروف باسم اتفاق سان سيلفستر، الذي ركز أساساً على العملية الانتخابية لضمان شرعية المؤسسات المنتخبة. ونجح المؤتمر الأسقفي، من خلال اتباع نهج رعوي، في تمكين الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية من حل بعض الخلافات والتوصل إلى اتفاق، في جملة أمور، بشأن السجل الانتخابي واستعمال آلات التصويت في الانتخابات التي أجريت للتو.

وفيما يتعلق ببعثة مراقبة الانتخابات، فقد شارك المؤتمر الأسقفي في مراقبة الانتخابات من خلال لجنة العدالة والسلام التابعة له بغية المساهمة في إضفاء المصدقية على العملية الانتخابية في بلدنا. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية والمحلية التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فقد دربت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمؤتمر الأسقفي ٠٢٦ ٤١ مراقباً للأجلين القصير والطويل. وجرى اعتماد ٨٥٠ ٤٠ مراقباً منهم. ولم يحصل ١٧٦ مرشحاً على الاعتماد. ومع ذلك، فقد ساعدوا في رصد الحوادث خارج مراكز الاقتراع.

ومن بين مجموعة المراقبين المعتمدين، نُشر مراقب على الأقل في كل ٧٨٤ ٢١ من مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد. وهذا يمثل ١٠٠ في المائة من التغطية الشاملة لمراكز الاقتراع، على النحو الذي تتوخاه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بمتوسط مراقب في كل مركز أو مركزين من مراكز الاقتراع. ومن

الدولي على منح أصحاب المصلحة في البلد فرصة للتداول والتواصل مع مؤسساتهم القانونية خلال فترة ما بعد الانتخابات. وأعلم أنه سبق لجهات معنية أخرى أن ذكرت ذلك، ولكن أود أن أقتبس بعض فقرات البيان الذي أدلى به فخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا ورئيس الهيئة:

”كما تحيط الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي علماً بالمنازعات التي نشأت، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التزام الهدوء والعمل على نحو يوطد الديمقراطية ويحافظ على السلام.

”وتدعو الجماعة أصحاب المصلحة الذين لديهم شواغل، بما في ذلك فيما يتعلق بدقة النتائج، إلى حل أي نزاع انتخابي بشأن النتائج المؤقتة سلمياً من خلال الوسائل المتاحة في الإطار القانوني الوطني القائم، وتسوية خلافاتهم عن طريق إجراء حوار سياسي بين جميع أصحاب المصلحة.

”وتؤكد الجماعة من جديد التزامها بمواصلة مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتحجيد القوى الهدامة والجماعات المسلحة الأخرى الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مالانجي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمونسنيور أوتيمي.

المونسنيور أوتيمي (تكلم بالفرنسية): نود، بالنيابة عن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو وبالأسالة عن نفسي، التقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الخاص الذي يولونه يومياً للحالة في بلدنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مستهل هذا العام، ٢٠١٩، نود أن نعرب لهم عن أطيب تمنياتنا. ويسرنا أن نتاح لنا هذه الفرصة

عينة تمثيلية تبلغ ١٠,٧٢ في المائة من مراكز الاقتراع، طبقت بالتناسب على دائرة من الدوائر الانتخابية لنواب المقاطعات، أي الأقاليم في المناطق الريفية والبلديات في المناطق الحضرية، مما أسفر عن عينة ٧ ٨٨٦ من مراكز الاقتراع للجدولة المتوازية للأصوات. وتم اختيار تلك العينة عشوائياً، بهامش خطأ ١ في المائة وبمستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراء تحقق آخر على أساس عينة تمثيلية من ٤٢,٩٢ في المائة من الأصوات التي تم الإدلاء بها بشكل مشروع والتي أكدت الاتجاهات التي ذكرناها للتو. وأخيراً، ظلت اتجاهات التصويت متشابهة نسبياً بعد فرز ٧١,٥٣ في المائة من الأصوات المدلى بها بشكل قانوني.

فيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، جرى التصويت في جميع أنحاء البلد، باستثناء مناطق قليلة، في إقليم بيني ومدينتي بيني وبوتيمبو، في مقاطعة كيفو الشمالية، وأراض يومبيا، في مقاطعة ماي ندومي. ولاحظ مراقبونا وجود مستوى كبير من مشاركة الناخبين، رغم أن بعضهم لم يتمكن من المشاركة الفعالة في التصويت بسبب ظروف غير متوقعة.

وقد أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١٠ كانون الثاني/يناير النتائج المؤقتة لانتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأحاط المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو علماً بنشر النتائج المؤقتة، التي أتاحت لأول مرة في التاريخ الحديث لبلدنا الشروع في الطريق المؤدي إلى الانتقال السلمي للسلطة على أعلى مستويات الدولة. لكن بعثة المراقبين التابعة للمؤتمر لاحظت في تحليلها لبعض العناصر التي نظرت فيها بموضوعية أن نتائج الانتخابات الرئاسية، كما تظهر في المنشور الصادر عن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، لا تتوافق مع البيانات التي جمعتها البعثة من مراكز الاقتراع وفرز الأصوات.

إننا ندعو إلى تقديم توصية تستند إلى تضامن الأمم المتحدة مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ونطالب مجلس

بين ٤٠ ٨٥٠ مراقبا، تم نشر ٩٥٩ في بيني ومدينة بيني وبوتيمبو ويومبي. وبدلاً من ٤٠ ٠٠٠ مراقب لفترة قصيرة كان مقرراً في البداية، نشر فعلياً ٣٩ ٨٢٤ من المراقبين. وحتى اللحظة التي توقفت فيها خدمات الرسائل القصيرة، كانت بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو قد تلقت بالفعل ما لا يقل عن ٤٣ في المائة من البيانات المنقولة من مراقبيها في المناطق التي تغطيها شبكات الهاتف المحمول وكذلك الذين كانوا في مناطق تفتقر إلى تلك الخدمات ولكن كانت لديهم هواتف ثريا. ومن الجدير بالملاحظة أن بعثة مراقبتنا عملت بشكل تآزري مع المراقبين المعتمدين الآخرين، ولا سيما مع مراقبي كنيسة المسيح في الكونغو ورابطة بعثات مراقبة الانتخابات الوطنية لكنها عملت بصورة مستقلة من جميع الأطراف والبرامج السياسية ولم تتلق أي تمويل منها.

وفيما يتعلق بالمنهجية، من حيث جمع البيانات ونقلها، كان لدى بعثة مراقبة المؤتمر مركز لجمع البيانات والتحليل ومركز اتصال يعمل به ٤٠٨ من الوكلاء الذين كانوا على اتصال بالمراقبين في الميدان. ومن أجل تمكين نقل البيانات إلى المركز من المناطق التي تفتقر إلى تغطية شبكة الهواتف المحمولة، خلال الفترة التي علقت فيها خدمة الرسائل النصية القصيرة، استخدمت بعثة مراقبي المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو ٦٠٠ من هواتف الثريا، الأمر الذي مكن بعثة المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو من جمع البيانات المتعلقة بأكثر من ١٣ ١١٠ ٩٩٩ من الأصوات من بين ٣١٨ ٣٢٩ ١٨ من الأصوات التي تم الإدلاء بها والتي أبلغت بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو ما يترجم إلى أكثر من ٧١,٥٣ في المائة من الأصوات التي أدلى بها بشكل قانوني والتي فرزها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

ومن حيث التحليل، بغية تحليل عدد الأصوات التي حصل عليها مختلف المرشحين لرئاسة الجمهورية، استخدمت بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للمؤتمر جدولة متوازية للأصوات تستند إلى

وشاركوا في الانتخابات بإعداد كبيرة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ممارسة لحقهم في التصويت. ولئن برزت عثرات تقنية وسياسية كثيرة خلال هذين العامين وعقبات عديدة في تنفيذ اتفاق ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، فإن أهم ما سوف يظل عالقا في الأذهان هو صورة الكونغوليين الذين اصطفوا بانتظام، في بعض الأحيان لعدة ساعات، من أجل ممارسة حقهم في اختيار ممثلهم بحرية. وهذا مثال على الأهمية الحيوية للديمقراطية التي تود فرنسا أن تشيد بها.

تعرب فرنسا أيضا عن تهايتها للجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنظيم الانتخابات التي عقدت في ظل ظروف اعتبرت مرضية، على الرغم من بعض المخالفات التي سجلتها البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات التابعة، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي. وتشيد فرنسا بعمل بعثات المراقبة، والمجتمع المدني الكونغولي، التي أسهم وجودها في جميع أنحاء البلاد في حسن سير عملية التصويت.

إن هذه العملية لم تنه بعد. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات فيما يتعلق بالجزء الخاص بانتخابات المقاطعات، والانتخابات الرئاسية. فرنسا تنتظر الآن نشر اللجنة لنتائج الانتخابات التشريعية، فضلا عن تجميع دقيق للنتائج المفصلة للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات. وقد تم الطعن علنا في النتائج الأولية. وينص القانون الكونغولي على الإنصاف، وكذلك ذكر الاتحاد الأفريقي بأنه من الحيوي أن أي طعن في النتائج، ولا سيما بشأن التباين بينها والحكم المتعلق بصناديق الاقتراع، أن يتم ذلك سلميا من خلال الإجراءات القانونية المتبعة وإجراء حوار سياسي بين جميع أصحاب المصلحة.

في هذه الفترة الحاسمة، تجدد فرنسا نداءها لجميع الأطراف بالتزام الهدوء. وتحض جميع الجهات الفاعلة المعنية على التحلي

الأمّن بأن يطلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن تنشر في أقرب وقت ممكن سجلات مراكز الاقتراع لتمكين المرشحين من مقارنة بياناتهم مع بيانات اللجنة. ومن شأن ذلك أن يبدد أي شكوك فيما يتعلق بعدد الأصوات بين الشعب والمرشحين وبالتالي يريحهم. وفي حالة تقديم أي طعن محتمل في النتيجة، يمكن لمجلس الأمّن أن يدعو الجهات الفاعلة المعنية إلى إعطاء الأولوية لمسار الحقيقة والسلام، الأمر الذي سيقطع شوطا طويلا صوب الحفاظ على السلام والاستقرار في بلدنا.

وفي الختام، وإذ يكرر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو خالص امتنانه لمجلس الأمّن، فإننا نتمنى مرة أخرى لأعضاء المجلس عاما سعيدا في ٢٠١٩ وندعو الله أن يتمكن المجلس من خلال مداواته البناءة من تحقيق السلام في بلدنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر المونسنيور أوتيمي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلي زروقي، التي أود أن أشيد بها مرة أخرى؛ كذلك أشكر وزير خارجية زامبيا؛ ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو؛ والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على بياناتهم المهمة. ومن الحيوي أن يكون مجلس الأمّن منظور أوسع بشأن إجراء الانتخابات، بما في ذلك من خلال تقييمات المنظمات التي نفذت بعثات لمراقبة الانتخابات في الميدان، جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني.

تود فرنسا أولاً أن تحيي جميع أبناء الشعب الكونغولي الذين تجملوا بالصبر عندما تم تأجيل الانتخابات لأكثر من عامين،

التاريخية. ونشكر أيضا جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية التي صاحبت الشعب الكونغولي في رحلته الطويلة التي بلغت ذروتها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر مع إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وسلمية. ومن الجدير بالذكر أن الشعب الكونغولي، على الرغم من التنبؤات المزعجة، تمكن من التغلب على العديد من التحديات السياسية واللوجستية والتقنية التي واجهت إجراء انتخابات ديمقراطية حقا، انتخابات تفخر بها القارة الأفريقية، وما لا شك فيه أن ذلك يشكل خطوة حاسمة نحو توطيد دعائم الديمقراطية والسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة دون الإقليمية.

عملا بالإعلان الرسمي الصادر عن الاتحاد الأفريقي بعد نشر النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، وعند هذا المنعطف الحاسم في الوضع السياسي في البلاد، تدعو غينيا الاستوائية جميع الجهات الفاعلة السياسية والسكان عموما في جمهورية الكونغو الديمقراطية التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والحكمة والاعتدال من أجل الحفاظ على جو يسوده السلام والهدوء والوئام الوطني في فترة ما بعد الانتخابات. وترى غينيا الاستوائية أن إجراء أي ادعاء أو طعن في النتائج في هذه الحالات يجب أن يتم من خلال المؤسسات القانونية المختصة في البلد، حتى يمكن فتح الطريق المفضي إلى انتقال سلمي للسلطة إلى المرشح الفائز، وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى نفس المنوال، نطلب إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تظل محايدة سياسيا، وأن تمتنع عن القيام بأي أعمال أو الإدلاء بأي بيانات يمكن أن تغير مسار تطور الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم جداً أن يمسك الكونغوليون بزمام مصيرهم في هذه اللحظة التاريخية.

نعتمد في هذه اللحظة الحاسمة والحساسة من تاريخ البلد، أنه يجب على جميع أبناء الشعب الكونغولي إعطاء الأولوية للمصالح العليا للبلاد وأن يقدموها على مصالحهم الشخصية بغية ضمان

بروح المسؤولية وتعزيز التوافق الوطني، ارتكازا على احترام المبادئ الديمقراطية والإرادة التي عبر عنها الناخبون الكونغوليون في مراكز الاقتراع، وكذلك حقوق الإنسان والسلم المدني. وتمثل هذه الانتخابات لحظة تاريخية بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يمكن أن تؤدي إلى أول تداول سلمي للسلطة في تاريخ البلد، فضلا عن تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وسيكون ذلك تنويجا للدورة التي بدأت في صن سيتي، جنوب أفريقيا، قبل ١٦ عاماً.

خطت جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات هامة في الأسابيع الأخيرة نحو تحقيق هذا الهدف. وفرنسا تقف مع دولة الكونغو وشعبها وسترافقهم في طريقهم، بينما تحترم الخيار الديمقراطي للكونغوليين. وفي هذا السياق، ستفترح فرنسا على الدول الأعضاء في المجلس أن تعتمد، في أقرب وقت ممكن، بيانا صحفيا يرحب بإجراء الانتخابات، ويدعو جميع الأطراف إلى الانخراط بهدوء في المراحل المقبلة من العملية وحضها على بناء توافق آراء وطني يركز على احترام القانون، وخدمة السلام.

**السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية)** (تكلمت بالإسبانية): نعرب عن خالص تحياتنا لجميع المتكلمين الموجودين معنا هذا الصباح الذين يمثلون بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، ونرحب بوجود ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة المهمة. ونرحب بمدخلاتهم التي تساعد في إتاحة فهم كامل للحالة قيد النظر هذا الصباح.

ونشيد ونقدر إيجابيا المستوى الرفيع لتصميم والتزام الحكومة والأحزاب السياسية، واللجنة الانتخابية، والمجتمع المدني، والكنيسة الكاثوليكية، ولكننا نقدر بصفة خاصة موقف أبناء الشعب الكونغولي، الذين أظهرنا حسهم الشديد بالمسؤولية



أمنية أو حيث لم يتم القضاء بعد على تفشي فيروس إيبولا. ونحيط علما بالتقارير الإيجابية عموما من بعثات المراقبة الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وتنفق مع رأي المراقبين المتمثل في أن عقد الانتخابات في حد ذاته هو انتصار كبير لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة واللجنة الانتخابية في هذا الصدد.

وفي رأينا، أنه ينبغي للأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسوية المنازعات المحتملة بشأن المسائل الانتخابية عبر القنوات القانونية، ونحن ننضم إلى الأمين العام في دعوته لهذا الغرض. ويجدونا الأمل في أن تتمكن الجهات الفاعلة السياسية في البلد إبداء الهدوء والصبر والالتزام بالوسائل القانونية والسلمية على وجه الحصر للتعبير السياسي. إننا نعتبر أي ضغط على السلطة القضائية في البلد أو اللجنة الانتخابية أمرا غير مقبول.

ونود أن نذكر الذين ما برحوا يعلقون بنشاط على الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحق في التصديق على نتائج الانتخابات هو امتياز سيادي للهيئات ذات الصلة المأذون بها في هذا البلد. نحث المجتمع الدولي على التصرف بشكل مسؤول في هذا الصدد وتجنب أي تفسيرات للمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نعتقد أن أي تكهنات في الوقت الراهن بشأن نتائج التصويت المنشورة ليست غير مناسبة فحسب، إنما أيضا انتهاك لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد يكون لها تداعيات بعيدة المدى على استقرار البلد ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

ويجدونا الأمل في أن بعثة منظمة الأمم المتحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستقيد تقيدا صارما خلال هذه الفترة الحرجة بولايتها بموجب القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨). والآن من الأهمية بمكان الحفاظ على وحدة مجلس الأمن واتباع نهج متوازن وهادئ تجاه الحالة دون التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي إطار الاحترام الكامل لسيادتها.

انتقال سلمي للسلطة وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونود أيضا أن نذكر أنه لا يمكن اعتبار الانتخابات عملية محصلها صفر، يحصل فيها الفائزون على كل شيء ولا يحصل فيها الخاسرون على شيء.

لا يمكننا أن نختتم من دون نقل أطيب تمنياتنا بأن ينعم الشعب الشقيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالسكينة والطمأنينة والسلام، ومن دون تذكير جميع الأطراف السياسية الفاعلة بالالتزام بالتزامها بخريطة الطريق إلى أن يتم نقل السلطة فعليا، في جو يسوده الاحترام والشعور بالفخر والوثام الوطني، وبذلك يُفتح فصل جديد في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أصغينا باهتمام - باهتمام بالغ - إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ونشكر السيدة ليلي زروقي، والسيد كورنيي نانغا يوييلو، والسيدة فاطمة محمد، والسيد جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا، والمونسنيور أوتيمي على المعلومات التي قدموها.

وقد أحطنا علما بنشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية المعقودة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وكما نفهم الحالة، وفقا للقانون الانتخابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن تصدق المحكمة الدستورية على النتائج الرسمية للانتخابات، وبعدها سيجري تنصيب رئيس الدولة المنتخب. ونرى أن إجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفه خطوة هامة في التطبيع التدريجي للحالة في هذا البلد الأفريقي الهام، الذي ما فتئ يعاني من التوترات السياسية الداخلية على مدى عدة عقود، ونأمل أن نرى المجتمع الكونغولي يحرز مزيدا من التقدم على طريق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونلاحظ أن الانتخابات جرت بصورة سلمية في كينشاسا، ونحترم حق تأجيل التصويت في المناطق التي توجد بها مشاكل

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر الاحترام الكامل لسيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، ولسلطة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ثانياً، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الحكومة في الحفاظ على السلام والاستقرار الداخليين، نحرص على رؤية الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها من المنظمات الإقليمية تواصل قيادة جهود الوساطة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستمرار في مساعدة الحكومة عندما تقوم الحاجة إليها. ثالثاً، يجب أن نحافظ على المساعدة الإنسانية الفعالة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. في العام الماضي، ونظراً لتحسن الحالة الأمنية في أجزاء معينة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عاد حوالي مليون من المشردين إلى ديارهم. ومع ذلك، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تواجه تحديات، ومستوى انعدام الأمن الغذائي خطير للغاية. وتدعو الصين إلى دعم قوي من مختلف دوائر المجتمع الدولي. ولا يزال وباء الإيبولا في المنطقة الشمالية الشرقية رهيب ويتطلب استمرار دعم المجتمع الدولي للعمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينهما من الاستجابة بفعالية للتفشي المرض واحتواء انتشاره.

إن الصين مؤيد قوي منذ أمد طويل لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلد. وسنواصل تقديم المساعدة الطبية والأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية، وسنظل نشارك بهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقوم بدورنا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد بيكستين دو بيتسوريفيا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أشكر الممثلة الخاصة ليلي زروقي؛ والسيد نانغا يوييلو، الذي يمثل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ والسيدة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي؛

**السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمعت أيضاً باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد نانغا يوييلو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والسفيرة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد مالانجي، وزير خارجية زامبيا، والمونسنيور أوتيمي، الذي يمثل المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المقاطعات، حيث صوت ٢٠ مليون شخص تقريباً. وأرسلت منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مراقبين، وعموماً كانت العملية الانتخابية سلمية ومستقرة وسلسة. وأعلنت اللجنة الانتخابية النتائج الأولية في ٩ كانون الثاني/يناير. وكل هذا يشهد على الرغبة القوية لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في صون السلام والاستقرار على أساس الملكية الكونغولية وتطلعاتهم إلى تحقيق الانتقال السلس للسلطة من خلال انتخابات سلمية. تثني الصين تثني الحكومة واللجنة لجهودهما.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر الآن بمنعطف تاريخي. ويصب الانتقال السلمي للسلطة في مصلحة شعبها وسيؤدي إلى السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا برمتها. ونرى أن الانتخابات شأن من الشؤون الداخلية للبلد. ونعتقد أن لدى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية القدرة والحكمة لحل المسائل المعنية بطريقته الخاصة، ونأمل أن تتمكن الأطراف الكونغولية من إظهار ضبط النفس والتزام الهدوء، وحل خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض بغية الحفاظ على السلام والاستقرار. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز على الأولويات الثلاث التالية.

التي طرحتها بعض شرائح المعارضة والمجتمع المدني بشأن فرز الأصوات. وبالتالي، فإن شفافية الانتخابات أمر حيوي.

وشكل إعلان النتائج المؤقتة حدثاً تاريخياً. ويقع الآن على عاتق أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، الذين تابعوا الانتخابات عن كثب، المجاهرة والإشارة إلى ما إذا كانت النتائج المعلنة تعكس ما تم رصده وما إذا كان عد الأصوات قد تم بشكل صحيح.

ونشيد بالعمل الذي أجرته بعثات المراقبة التي أوفدتها المنظمات الإقليمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني الكونغولي. وقد رددت بلجيكا بالفعل مختلف النداءات التي أطلقت، لا سيما تلك الخاصة ببعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تدعو إلى أن تتوافق النتائج الرسمية مع الأصوات التي أدلى بها الشعب الكونغولي.

وإزاء هذه الخلفية، أحطنا علماً بالبيان الصادر في ١٠ كانون الثاني/يناير عن المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي راقب العملية الانتخابية من خلال الانتشار الواسع للمراقبين في جميع أنحاء البلد، والذي يفيد بأن البيانات التي جمعتها بعثة المراقبة التابعة له في مراكز الاقتراع ومكاتب فرز الأصوات، لا تتطابق مع البيانات التي جمعتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسمعنا في هذا الصباح المونسنيور أوتيمي يكرر هذه الملاحظة.

إن هذه الرسالة مهمة. ولضمان احترام الخيار الديمقراطي لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن إجراء مناقشة قائمة على الحقائق والأرقام تشكل أمراً بالغ الأهمية. ويمكن للشفافية أن تقدم إجابات على الأسئلة التي طرحتها بعض الجهات وفي نفس الوقت أن تعمل على تهدئة الوضع، وتساعد على تجنب وقوع أعمال أي عنف.

والسيد مالانجي، وزير خارجية زامبيا، الذي يمثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والمونسنيور أوتيمي، الذي يمثل المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

أود أن أركز في بياني هذا الصباح على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، كانت بلجيكا وستظل شريكا قويا للشعب الكونغولي، بروح من التضامن معه. ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والتوقيع على اتفاق سان سلفستر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومجمل الشعب الكونغولي، من ساحل الأطلسي إلى فيرونغا، ومن غبادوليت إلى لوبومباشي، ينتظر إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وسلمية وموثوقة. وكان إجراء هذه الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمراً حاسماً، لأن ذلك يمثل مرحلة هامة في عملية بناء السلام وتعزيز الأمن والتنمية الدائمة والشاملة للجميع ليس في البلد فحسب، بل وفي المنطقة الأوسع. وشكلت الانتخابات فرصة تاريخية للتسليم السلمي للسلطة لأول مرة في تاريخ البلد.

ورغم أوجه القصور الكثيرة التي شابت الطابع الشامل والمتكافئ والشفاف للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي عقدت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عكس ارتفاع نسبة إقبال شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على المشاركة في الانتخابات عزمه الذي لا يتزعزع على ضمان إسماع صوته. وقد استخدم أحيانا وسائل إبداعية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك في بيني وبوتيمبو، حيث تأجلت الانتخابات. ونشيد بهذا الالتزام الديمقراطي من جانب شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي صوت في جو من الهدوء. ويجب سماع صوت شعبه بأكمله واحترامه.

ثانياً، أحطنا علماً بالنتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١٠ كانون الثاني/يناير. ونحن نتظر مع شركائنا الدوليين، إيضاحات بشأن التساؤلات

والسلام والاستقرار الإقليميين، والتي قد تحتاج إلى دعمنا في الأيام والأسابيع القادمة.

إن الوضع الحالي متوتر، وهناك جو واضح من المواجهة. وتنضم بلجيكا إلى دعوة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للأطراف الفاعلة الرئيسية إلى الامتناع عن أعمال العنف وحل أي نزاع انتخابي من خلال الآليات المؤسسية المنشأة بموجب دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفقا للتشريعات الانتخابية ذات الصلة.

ثالثا، ينبغي ألا تحجب إحاطات اليوم التحديات المستمرة الأخرى التي تواجه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعظمها مدرج في آخر تقرير للأمين العام (S/2019/6).. وهي تشمل مكافحة الجماعات المسلحة، والتحديات الإنسانية التي لا تعد ولا تحصى، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتحديات الصحية مثل الإيبولا والكوليرا، ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. إن التحديات كثيرة وستظل بلجيكا ملتزمة بمساعدة الشعب الكونغولي للتغلب عليها.

تم تكليف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بكفالة حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والعملية الانتخابية. ونشجع البعثة على القيام بهذا الدور بشكل كامل في السياق المتغير في البلد. ونظرا لمستوى التوتر السياسي المرتفع للغاية، والزيادة في أنشطة الجماعات المسلحة، يجب علينا جميعا أن ننتبه لمسؤولياتنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، لضمان أن البعثة يمكنها الاضطلاع بشكل كامل بالدور المكلف به.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن خالص شكرنا للممثلة الخاصة، زروقي ووزير الخارجية مالانجي والسفيرة فاطمة محمد والسيد نانغا يوبيلو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والمونسنيور أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على إحاطاتهم

وبالتالي، نشجع المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على نشر استنتاجاته وأرقامه. ويجب على اللجنة أن تنشر النتائج، مصنفة حسب مركز الاقتراع، بالإضافة إلى محاضر كل مركز محلي لفرز الأصوات، وفي الوضع المثالي، أن تمنح أيضاً لمراقبين محايدين الوصول إلى خادوم الحاسب المركزي، بما يتماشى مع القانون الانتخابي. وتحديث السيد نانغا يوبيلو عن جو من عدم الثقة، وأعتقد أنه في ظل هذه الخلفية، من المهم للغاية ضمان أقصى درجة من الشفافية.

ولدى الأطراف أيضاً خيار طلب إعادة فرز الأصوات. ونقترح أن تواصل بعثات المراقبة الوطنية وكذلك بعثات الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عملها خلال هذه المرحلة الحاسمة.

ونشجب أيضا حقيقة أن الانتخابات جرت في جو جرى فيه فرض قيود على الفضاء العام، وهو ما لا يعزز الشفافية. وخلال الحملة سمعنا نداءات من أجل مزيد من الانفتاح؛ ومن المؤسف أنه لم يستجب لها بعد. ولذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الانقطاعات المتكررة في قدرات شبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال، وكذلك بقرار السلطات الكونغولية سحب التصريح الذي سبق ومنحته لإذاعة فرنسا الدولية.

ويجب أن يظل مجلس الأمن مهتما بشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الراقع، الذي يصبر، بكل هدوء ولكن بتصميم، على إسماع صوته من أجل المطالبة بحقه في التصويت وفي مستقبل أفضل. ويجب أن نواصل أيضاً الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وتلك المنظمات التي قامت منذ البداية بدعم العملية الانتخابية، مثل المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وهو طرف رئيسي في سياق اتفاقية سان سلفستر لعام ٢٠١٦، التي أوجدت الإطار الذي مكن أخيرا من إجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

دعونا أيضا نواصل الاهتمام ببلدان المنطقة، التي أعربت، من خلال التزامها السياسي، عن تصميمها على دعم تحقيق

نشاطا متزايدا للجماعات المسلحة وثاني أكبر تفش لفيروس المتواصلة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين والمناطق الآمنة للعاملين في المجال الصحي الذين يكافحون تفشي الإيبولا. ونعرب عن الامتنان بشكل خاص للبعثة على عملها خلال الأسبوع المنقضي وطوال العملية الانتخابية. ونعلم أن السيدة زروقي وفريقها قدموا الدعم مرارا إلى الحكومة، وكانوا على أهبة الاستعداد للمساعدة في حال طلب منهم تقديم الدعم. ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة.

**السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نرحب بالإحاطات التي قدمها كل من السيدة ليلي زروقي ووزير الخارجية جوزيف مالانجي والسفيرة فاطمة محمد والسيد كورنيي نانغا يوبيلو والمونسنيور أوتيميي.

تحيط بيرو علما بعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي وصفتها مختلف الهيئات بأنها كانت شاملة للجميع. وتُهنئ الشعب الكونغولي وجميع المؤسسات التي أسهمت في العملية المتعلقة بهذا الحدث التاريخي. وكذلك نرحب بالدور البناء الذي اضطلعت به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المرحلة الانتخابية المعقدة. وقد حرصنا على سماع إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن النتائج المؤقتة يوم الأربعاء الماضي والتي حددت الفائز في الانتخابات، فضلا عن المعلومات القيمة التي قدمها المراقبون. ونحن نأسف، مثلهم، إزاء الحوادث التي وقعت أمس ونأمل أن يجري نقل السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة سلمية ومنظمة ووفقا للآليات الدستورية والأنظمة الانتخابية في البلد، وذلك في ظل المشاركة الكاملة للمجتمع المدني الكونغولي. ونعتقد أنه ينبغي تقديم أي طعن في النتائج من قبل الأطراف السياسية المشاركة أو المراقبين بطريقة سلمية من خلال الهيئات القانونية المختصة.

ونعتقد أيضا أن من المهم بشكل حيوي أن يظل المجلس متحدا في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في فترة ما بعد

الهامة والحسنة التوقيت اليوم. وأشكر السيدة زروقي على الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين والمناطق الآمنة للعاملين في المجال الصحي الذين يكافحون تفشي الإيبولا. ونعرب عن الامتنان بشكل خاص للبعثة على عملها خلال الأسبوع المنقضي وطوال العملية الانتخابية. ونعلم أن السيدة زروقي وفريقها قدموا الدعم مرارا إلى الحكومة، وكانوا على أهبة الاستعداد للمساعدة في حال طلب منهم تقديم الدعم. ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة.

ونود أن نشيد بالملايين من الكونغوليين في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين مارسوا حقهم في التصويت في الأسبوع الماضي بعد سنتين من التأخير. فعلى الرغم من اللتباس والمسائل التقنية وسوء الأحوال الجوية والصفوف الطويلة، برهن مواطنو جمهورية الكونغو الديمقراطية للعالم أن لهم صوتا. وتقف الولايات المتحدة مع الشعب الكونغولي في هذه اللحظة التاريخية. فهم الذين يتعين عليهم أن يحدوا مستقبل بلدهم.

ونحيط علما بالنتائج المؤقتة للانتخابات وننتظر الإيضاحات بشأن الأسئلة التي أثيرت فيما يتعلق بفرز الأصوات. وتطلع إلى سماع المزيد من اللجنة الانتخابية والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو عن البيانات التي استندنا إليها في فرزها للأصوات. وسنواصل حث جميع الأطراف على استخدام النظم والإجراءات القائمة من أجل التوصل إلى نتيجة نهائية والامتناع عن كل أعمال العنف. ونظل على استعداد لمساءلة الأفراد الذين يهددون السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو يقوضون العملية الديمقراطية فيها.

وخلال مرحلة ما بعد الانتخابات، يجب ألا ننسى أن المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تواجه



ونحيط علما بالنتائج المؤقتة، حسب ما نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ندرك أن المعارضة وأعضاء المجتمع المدني قد طعنوا في النتائج. والآن، أود أن أردد ما قاله الجميع، وهو إن الأمر الأهم هو ضمان أن تظل الحالة هادئة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أعمال العنف.

إن العملية الانتخابية لم تنته بعد. وكما ذكر آخرون وقال زميلنا البلجيكي، فإن أهم شيء هو الشفافية الكاملة. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من استعادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت. ومن ثم، يجب على اللجنة الانتخابية الإعلان عن نتائج مفصلة للانتخابات من مراكز الاقتراع، ولا سيما من مراكز تجميع النتائج. وبعد أن نرى النتائج التي ستنتشرها اللجنة وتلك التي توصل إليها المجتمع المدني، يجب علينا أن نكفل معالجة الطعون على النحو الذي تم توضيحه. أولاً، يجب اتباع الإجراءات القانونية المناسبة، ولا بد من إجراء حوار سياسي، حسبما طلب الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونحث الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مواصلة الانخراط في حوار سياسي وفي عملية نشر النتائج. والأمر الأهم هو إجراء حوار لإيجاد ثقة حقيقية بين الأطراف في البلد.

وأود أن أختتم بياني بتزديد كلمات السيدة محمد عندما قالت إن ثمة أهمية بالغة لتحقيق الهدوء والسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس للبلد فحسب، بل للمنطقة برمتها ولكامل أفريقيا. وكذلك أؤيد النداء الذي وجهه زميلي الفرنسي بإصدار بيان صحفي، يبرهن فيه مجلس الأمن كذلك على وحدته بشأن هذه المسألة.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أشكر الممثلة الخاصة ليلي زروقي على إحاطتها اليوم. وأعرب عن تقديرنا لها شخصياً ولكامل فريق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلوه من جهود دؤوبة لدعم إجراء انتخابات سلمية وتوطيد الاستقرار في ذلك البلد.

الانتخابات هذه، الأمر الذي سيساعد في تعزيز الديمقراطية في البلد ومؤسساته وفي النهوض بالحوار السياسي الذي يستهدف التوصل إلى توافق وطني حقيقي يصون السلام ويوطده، كما أشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع القيام بكل ذلك على أساس احترام قرار الشعب الكونغولي، كما أعرب عنه في صناديق الاقتراع.

غير أنه، يساورنا قلق بالغ، حسبما أشار أحدث تقرير للأمم العام (S/2019/6)، إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تفاقمت بسبب تفشي فيروس إيبولا الذي أودى - حتى ٢ كانون الثاني/يناير - بحياة ٣٧٠ شخصاً، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، والذي تسبب في تأجيل الانتخابات ثلاثة أشهر في مقاطعتي كينغو الشمالية وماي - ندومي.

أخيراً، نشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الذي قام بدور محوري في مرحلة ما قبل الانتخابات، رصد العملية عن كثب خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، بغية التغلب على أي جمود ودعم الانتقال المنظم للسلطة الذي من شأنه أن يمكن الحكومة الجديدة من التركيز على التحدي الرئيسي الذي ينتظرها، ألا وهو، تحدي بناء السلام المستدام.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أنا أيضاً أن أضم صوتي إلى جميع الذين شكروا كل مقدمي الإحاطات. وأبدأ بتأكيد ما قاله زميلي الفرنسي، وهو أن الانتخابات تمثل لحظة تاريخية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أكرر وجهة نظر السيدة زروقي إزاء حقيقة أن الانتخابات قد عبرت بحق عن إرادة أغلبية الشعب الكونغولي وأنه يجب علينا أن نشيد بالصبر الذي أبدوه إزاء تأجيل الانتخابات والتأخير في إعلان النتائج.

بتقارير بعثات المراقبة، التي أشارت إلى أنه على الرغم من بعض المخالفات، فقد عقدت الانتخابات في ظروف مرضية. وبولندا تتشاطر رأي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب توافق آراء وطني حقيقي يستند إلى احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن الحفاظ على السلام وتوطيده.

ختاما، ما من شك في أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر بشكل كبير على الاستقرار في وسط أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء برمتها. ولذلك، تؤكد بولندا على الدور الهام الذي يتعين أن تقوم به دول الجوار والدول الإقليمية في هذه اللحظة التاريخية. وبالتالي، فإننا نشجعها على مواصلة تقديم الدعم الفعال من أجل إضفاء المصداقية على العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار للشعب الكونغولي.

**السيد العتيبي (الكويت):** في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر الجزيل لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم: السيدة ليلي زروقي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد كورنيي نانغا يوييلو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ ومعالي السيد مالانجي، وزير خارجية زامبيا؛ والمونسنيور مارسيل أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

سأركز في بياني على ثلاث مسائل رئيسية: أولا، الحالة السياسية والعملية الانتخابية؛ ثانيا، الحالة الأمنية؛ ثالثا، الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالنسبة للأوضاع السياسية والعملية الانتخابية، فقد تابعنا تفاصيل سير العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات، وخاصة السيد كورنيي نانغا يوييلو والسيدة فاطمة محمد والسيد جوزيف مالانجي والمونسنيور مارسيل أوتيمي، على إسهامهم في مناقشتنا. وكذلك أشكر جميع بعثات المراقبة المشاركة في العملية، مثل المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على عملهم الهام للغاية في ظل ظروف صعبة على أرض الواقع.

وبولندا تهنيء الشعب الكونغولي وتثني على ضبط النفس وتصميمه على المشاركة في الانتخابات وممارسة حقوقه الديمقراطية. ونحيط علما بإعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للنتائج المؤقتة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نحيط علما بأن هذه النتائج محل نزاع من قبل بعض الجهات الوطنية المهمة. ولذلك، ندعو اللجنة إلى نشر البيانات التي جمعت من كل المراكز المحلية لجمع البيانات، عملا بقانون الانتخابات، باعتبار ذلك أهم السبل لمعالجة الشواغل المتعلقة بشفافية الانتخابات وشرعيتها.

ونأمل أن تشكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة هامة نحو توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية في البلاد. ويحدونا الأمل في أن تكون تلك الانتخابات بداية لفترة الانتقال السلمي والإصلاحات الضرورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث كل الجهات الفاعلة والسياسية والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تبديد أي شكوك من خلال الحوار، وندعوها إلى استخدام القنوات القانونية فقط لإمكانية الرجوع إليها. ونأمل أن يستمر جميع أصحاب المصلحة في المشاركة البناءة حتى إعلان النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

وينبغي عدم تقييد التجمعات السلمية بتدابير غير متناسبة. كما ينبغي عدم التسامح مع العنف من أجل التعبير السلمي عن الرأي العام للأمة الكونغولية ذات السيادة. وبولندا ترحب

بتقديم أي طعون حول النتائج الانتخابية إلى الأطراف المسؤولة عنها، بما يتماشى مع دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوانين الانتخابية المعمول بها.

ونتمنى أن تستكمل تلك المساعي والجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، وأن تتحمل كل من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمحكمة الدستورية والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني مسؤولية الحفاظ على الاستقرار والتمسك بالممارسات الديمقراطية إلى حين الانتهاء من مرحلة الطعون الانتخابية وإعلان النتائج النهائية بشكل رسمي وبكل شفافية، لكي تتوج كافة الجهود التي بذلت لتحقيق رغبة ٣٨ مليون كونغولي الذين خرجوا للتصويت في يوم الانتخابات. ونتمنى أن تكون تلك النتائج معبرة عن رغبتهم وتحقق طموحاتهم.

بالنسبة للحالة الأمنية، فإن استمرار ظاهرة العنف والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصاً في منطقة الشرق التي تشهد تصعيداً مسلحاً يمس بشكل مباشر حياة المدنيين العزل ويعرضها للخطر ويستنزف الموارد الطبيعية للدولة، هو أمر مقلق للغاية، مما يدعو إلى توجيه دعوة إلى جميع الأطراف المعنية لوقف هذه الأعمال العدائية حفاظاً على أرواح المدنيين العزل، ولتحقيق الاستقرار الأمني المنشود. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة وأفرادها لمكافحة تلك الهجمات المسلحة، وحماية المدنيين الكونغوليين.

وندين أعمال العنف التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم أمس وراح ضحيتها عدد من أفراد الشرطة الكونغولية وآخرين من المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس في هذه المرحلة الحساسة في تاريخ البلد.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو للقلق في بعض المناطق، خصوصاً بعد قرار إغلاق بعض المواقع المخصصة للاجئين الداخليين، وعودة تفشي وباء الكوليرا

منذ نشر الجدول الزمني للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والتي سارت مجرياتها بالتزام اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتنفيذها لما نص عليه الجدول الزمني إلى أن وصلت مرحلة التصويت التي عقدت بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالرغم من حادث الحريق الذي وقع في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلق ما يقارب ٨٠٠٠ آلة للتصويت الإلكتروني في العاصمة كينشاسا، وهو ما أدى إلى تأجيل يوم التصويت من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى أعمال العنف التي شهدتها بعض مناطق الكونغو خلال الحملة الانتخابية وفي يوم الاقتراع.

إلا أن يوم التصويت، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قد شهد أجواء سلمية وهدوءاً نسبياً. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبالتزامهما وتنظيمهما للانتخابات في موعدها. كما نود أن نشيد بالدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبقية الشركاء الدوليين الذين أسهموا بصورة إيجابية في يوم الانتخابات.

وأحظنا علماً يوم الأربعاء الماضي، الموافق ٩ كانون الثاني/يناير، بالإعلان الصادر عن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، الذي أوردت فيه النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، نود أن نثني على الشعور بالمسؤولية والالتزام الذي ساد خلال العمليات الانتخابية الثلاث - الرئاسية والتشريعية والبلدية - من قبل الشعب الكونغولي وجميع المرشحين، في ظل المشاركة الواسعة والشاملة للأحزاب السياسية في يوم الاقتراع. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بذات الروح التي سادت الانتخابات، والامتناع عن أعمال العنف، والانتقال إلى المرحلة التالية والخاصة

أولاً، نود أن نهنئ إخواننا وأخواتنا الكونغوليين على عقد الانتخابات التاريخية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التي جرت في جو هادئ وسلمي نسبياً، على الرغم من العديد من التحديات. فالتجربة الديمقراطية ليست هي أبعد ما تكون عن السهولة. وليست الانتخابات مهمة سهلة، ولا سيما في منطقة مترامية الأطراف مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن لدينا خبرة في إجراء الانتخابات في مناطق شاسعة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، توجد فيها مناطق نائية ينبغي تغطيتها. إن تغطية ٧٥ ٠٠٠ مركز اقتراع عمل هائل. وتشيد إندونيسيا بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على امتلاكها زمام الأمور واضطلاعها بكامل المسؤولية المالية للانتخابات، مع إظهار المثابرة في جميع مراحل العملية.

ونشعر بالتشجيع إزاء التقارير عن ارتفاع نسبة الإقبال على الانتخابات - وهو دليل على التزام الكونغوليين بأول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة. ومن الضروري الآن بالنسبة لجميع الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في إجراءاتها وبياناتها واحترام عملية الانتخاب الديمقراطية. ويتعين علينا جميعاً ضمان بيئة يسودها الهدوء والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجع إلى الكونغوليين الآن أمر اغتنام هذا الزخم لتوطيد الاستقرار في البلد وتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية. وينبغي أن نحترم السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر إندونيسيا بقلق بالغ إزاء استمرار وجود الجماعات المسلحة في بعض الأجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقبل يومين فقط، هاجم تحالف القوى الديمقراطية موقعاً عسكرياً في بيني، ما أودى بأرواح سبعة مدنيين وثلاثة جنود. ولفترة طويلة جداً، عانى البلد من دوامات النزاع المتكررة والعنف المستمر والخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. ويتفق وفد بلدي مع الرأي القائل بأن

وغيرها من الأمراض، وبسبب استمرار النزاعات المسلحة في بعض المناطق، وتحديدًا في شرق الكونغو.

ونعرب عن عميق قلقنا إزاء استمرار تفشي وباء فيروس إيبولا في منطقة شرق الكونغو وما يصاحبه من تدهور أمني يعيق عملية التصدي له، حيث بلغ عدد المصابين بفيروس إيبولا، حسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، ٥٦٣ حالة، توفي منهم ٣٢٦ شخصاً. وعلى الرغم من أن تفشي هذا الوباء لا يزال يشكل خطراً كبيراً على حياة المدنيين الكونغوليين وتهديداً للدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نقدر تقديراً عالياً الجهود المشتركة التي تبذلها وزارة الصحة الكونغولية ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ممثلة في بعثتها لمكافحة الفيروس. ونتمنى أن تستمر تلك الجهود للقضاء على هذا الوباء نهائياً في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للسيدة ليلي زروقي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع العاملين في البعثة على الجهود الحثيثة التي يبذلونها والدعم المتواصل الذي يقدمونه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، متمنين لهم التوفيق والنجاح.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنني أود، شأنني شأن الآخرين، أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة السيدة ليلي زروقي؛ ووزير خارجية جمهورية زامبيا، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وأختي السفيرة فاطمة محمد، التي تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كورنيي نانغا يوييلو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على إحاطاتهم الإعلامية.

يركز بياني اليوم على ثلاث مسائل رئيسية: الانتخابات، والحالة الأمنية، والحاجة إلى استمرار المساعدة الدولية.

وسواصل دعم كل الجهود المبذولة لتأمين السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما نقرب من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، أود أن أعيد التأكيد على أهمية إجراء مشاورات مجدية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نتطلع مرة أخرى إلى أن يعمّ السلام والرخاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن السلام ترفّ يستحقّه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ فترة طويلة جداً، وأعتقد أن من مسؤوليتنا أن نكفل لهم تحقيق السلام في الوقت الراهن.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب الانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونشكر أيضاً السيد جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا؛ وسعادة السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد كورنيي نانغا يويولو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ والمونسنيور أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على إحاطاتهم الإعلامية.

ترحب كوت ديفوار بالبيئة الهادئة والسلمية عموماً التي عُقدت فيها الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود العديدة التي بذلتها الحكومة الكونغولية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتلبية التحديات التقنية واللوجستية والأمنية التي تنشأ خلال الانتخابات. ويحيط وفد بلدي علماً بالنتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، التي أعلنتها اللجنة في ١٠ كانون الثاني/يناير. وهي تحثّ جميع الجهات المعنية على الحفاظ على الأجواء السلمية عموماً التي سادت

الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية من بين الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. إن تنفيذ الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة هو مفتاح بناء الثقة بين بلدان المنطقة والتشجيع على تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً، نحثّ المجتمع الدولي على توفير التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تركت سنوات من الحرب وعدم الاستقرار ملايين الكونغوليين في حالات إنسانية مزرية وفقير مدقع. وأدى تفشي مرض فيروس الإيبولا إلى تفاقم الاحتياجات القائمة أصلاً للمساعدة الدولية. ونعرب عن تضامننا مع الإخوة والأخوات الكونغوليين المتضررين من مرض فيروس إيبولا، ونثني على الاستجابة السريعة لمنظمة الصحة العالمية في قيادة الجهود الدولية ضد واحد من أشد الفيروسات فتكاً في العالم. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الصحة العالمية توفير الدعم اللازم لمنع زيادة تفشي الإيبولا.

وأود أن أشيد بالدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مساعدة شعب الكونغو. ونعتقد أن الجيران يعرفون الحالة أفضل من غيرهم وسيكونون أول من يقدم المساعدة. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على العمل الهام لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك النهج الشامل إزاء حماية المدنيين، فضلاً عن تقديم الدعم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتفخر إندونيسيا بكونها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في البعثة، حيث يوجد ١٠٣٩ من أفرادها في الميدان. ولدينا الآن ٢٧ من حفظة السلام الإناث، اللاتي نأمل أن يكن قادرات على المساهمة في بناء المجتمعات المحلية. وذلك يتضمن كتيبة انتشار سريع من ٨٥٠ فرداً، نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم المساعدة في الانتخابات.



المتحدة؛ وسعادة السيد جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والمونسنيور أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

ونرحب بالسفير إينياس غاتا مافيتا ولوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد كانت مشاركة مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد الالتزامات الأطول أمدا والمتعددة المراحل التي استثمر فيها بكثافة في تاريخ الأمم المتحدة. واليوم، نجتمع في أحد أكثر المنعطفات الحاسمة في عملية توطيد الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد مرور حوالي ٦٠ عاما على استقلالها من الحكم الاستعماري البلجيكي. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر من أوروبا الغربية بالكامل. لكنها أقل نمو ولديها هيكل أساسية مادية واجتماعية أقل تطورا بصورة كبيرة. ولذلك فإن التحدي المتمثل في تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في هذا البلد الشاسع هائل.

وترحب جنوب أفريقيا بإعلان النتائج المؤقتة للانتخابات، ونشيد باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على عملها الشاق في ظروف صعبة. كما نهنئ اللجنة على إدارة العملية الانتخابية. إن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة هي السلطة الشرعية الرسمية المكلفة بإدارة الانتخابات وإجرائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي الهيئة الرسمية المخولة لإعلان نتائج الانتخابات، ويجب أن تتمتع بالحق في القيام بذلك. ولا يزال من المحتمل أن يحترم الجميع، وخاصة مجلس الأمن، أعمال اللجنة وإعلاناتها، بما في ذلك فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى الحفاظ على المناخ السلمي العام للانتخابات، وتناول أية تحفظات أو منازعات عن طريق الآليات المناسبة والعمليات المنصوص عليها في دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها الانتخابية، ومن ثم الامتناع عن أي عمل من أعمال العنف أو التحريض عليه.

أثناء الانتخابات وفي فترة الانتظار قبل إعلان النتائج، وتشجعها على استخدام القنوات المؤسسية والقانونية للطعن فيها. وفي هذا الصدد، نكرر النداء الذي أطلقه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

فيجب ألا تصرف الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتمام مجلسنا عن التحديات الأمنية والإنسانية في البلد. لقد كان لتكرار الأنشطة المزعزعة للاستقرار من جانب الجماعات المسلحة واستمرار وباء فيروس الإيبولا أثر سلبي على الحالة الإنسانية في العديد من المقاطعات، ولا سيما كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، وبعض المناطق في الغرب، بما في ذلك مقاطعة كاساي، وهي لا تزال تشكل مصدراً للقلق. وفي بيئة تنسم بالهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين وحفظه السلام وأفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يشجع وفد بلدي السلطات الكونغولية على مواصلة التعاون مع البعثة وتمتينه من أجل إنهاء أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب كوت ديفوار باستمرار مشاركة السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، وجميع أفراد البعثة وكذلك موظفي وكالات الأمم المتحدة، في عملية إنهاء الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ترحب بالدعم المتعدد الأوجه الذي تستمر المنظمات الإقليمية والدولية وجميع الشركاء بتقديمه إلى البلد.

**السيد ماتجيبالا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** أودّ أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد كورنيي نانغا يوييلو، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعادة السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم

وتمكن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من استكمال العملية. كما حث الرئيس جميع الأحزاب السياسية ومؤيديها على تمكين اللجنة من أداء واجباتها القانونية والدستورية دون تدخل أو ضغط.

ونتوقع من مجلس الأمن أن يكون في طليعة تقديم الدعم إلى السلطات الكونغولية من أجل الحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة عقب الانتخابات التاريخية، وأن يثبط أي أعمال عنف بعد الانتهاء من العملية الانتخابية. وهذا أمر ضروري لتيسير النتيجة التاريخية لأول انتقال ديمقراطي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب جنوب أفريقيا بتقارير الممثل الخاص للأمم العام وبعثات مراقبة الانتخابات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، وتحيط علماً بشواغل المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. ونرحب بالتزامهم المستمر بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق السلام المستدام والأمن والاستقرار. ويعد استمرار الدعم والشراكة من جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أمراً ضرورياً لتوطيد السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في تهيئة مناخ من السلام النسبي لإجراء الانتخابات في بعض المناطق الصعبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساعد توفير الدعم اللوجستي في الوقت المناسب في احتواء انتشار فيروس الإيبولا في أجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نجح لواء التدخل، الذي يشكل جزءاً من القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويضم ألوية من جنوب أفريقيا وملاوي وتنزانيا، في تحييد التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الهدامة والعدائية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب علينا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل أن تسهم أقوالنا وأفعالنا بصورة إيجابية في تحقيق تطلعات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وإرادته الجماعية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة غنية، ولكن الشعب الكونغولي فقير. ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للبلد. فمذ استغلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما برحت تتعرض للتدخل في تحديد مستقبلها بعوامل خارجية. وقد أدت الموارد الوفيرة التي ينعم بها البلد بطرق كثيرة إلى التدافع من أجل تلك الموارد على حساب الشعب الكونغولي. وثمة أجزاء غير رسمية من اقتصاد الكونغو، كما أن الروابط غير المشروع أحياناً بين السياسة والأنشطة الاقتصادية غير القانونية قائمة منذ أمد طويل. وتبلغ القيمة التقديرية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الجزء الشرقي من البلد بلايين الدولارات سنوياً.

وما برحت جنوب أفريقيا تؤيد بقوة الجهود لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي عام ١٩٨٨، استضاف رئيسنا الراحل، نيلسون مانديلا، اجتماعاً تاريخياً بين القائدين السابقين لـ زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية، موبوتو سيسي سيكو، ولوران - ديزيريه كاييلا، قبالة ساحل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجنباً لنشوب حرب أهلية مدمرة كانت محتملة. وفي عام ٢٠٠٢، استضافت جنوب أفريقيا الحوار الرائد بين الأطراف الكونغولية، الأمر الذي أدى إلى صياغة الدستور واستضافة أول انتخابات ديمقراطية شاملة متعددة الأحزاب في ذلك البلد. وقد أجريت هذه الانتخابات مرة أخرى عام ٢٠١١ والآن في ٢٠١٨.

وقد أصدر الرئيس رامافوسا بياناً هنا فيه جميع الأطراف والجهات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ضمان السلام والاستقرار أثناء العملية الانتخابية، وحث جميع الأطراف الإقليمية والدولية والجهات المهتمة على الامتناع عن التخمين،

وطويلا، ولكن الشعب الكونغولي قد بدأ في رحلته صوب الاستقرار والسلام والسعادة في الأجل الطويل. فلنصاحبه في رحلته كأعضاء في المجلس.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
كوننا حظينا بعدد كبير من مقدمي الإحاطات اليوم يدل على أهمية هذه المسألة. أود أن أشكرهم وأن أشكر على وجه الخصوص الوزير مالانجي والممثلة الخاصة للأمين العام على حضورهما بيننا. وأود أن أطرح خمس نقاط موجزة.

النقطة الأولى، كما قال العديد من المتكلمين الآخرين، هي أن هذه لحظة حاسمة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديدا بسبب آفاق الانتقال السلمي للسلطة. لذلك فهناك الكثير على المحك. هذه فرصة تاريخية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

النقطة الثانية هي أن الأمر الهام هو احترام الإرادة الديمقراطية للشعب الكونغولي. كما أشار آخرون، فإن هذه نتائج مؤقتة، لذلك هناك فرصة لكي يحصل الشعب الكونغولي على النتيجة التي صوت لصالحها. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان فحص بيانات التصويت ومنهجية العملية. وقد لاحظنا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والذي أشار إلى أن بياناته لا تعكس النتائج المعلنة، ولذلك نطلب من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تقديم مزيد من البيانات والتحليلات الأخرى المتصلة بالعملية الانتخابية. ونود، شأننا شأن الآخرين، أن نعرف ما إذا كان من الممكن أن تنشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج على مستوى مراكز الاقتراع المحلية ومكاتب التصويت. نعتقد أن تلك خطوة تالية هامة للغاية.

النقطة الثالثة هي أنه، وكما نعلم، فإن العملية الانتخابية مستمرة. لذلك سيكون من المهم في الأيام القادمة أن يرى الشعب الكونغولي عملية تحقق له ما صوت من أجله والتعبير عن أي خلاف من خلال القنوات المناسبة بطريقة سلمية وبناءة.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى زيادة إشراك حفظة السلام من النساء وزيادة العنصر المدني للبعثة، مما يعزز دور الوسيطات في التعامل مع الوساطة في النزاعات على مستوى البلديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير إلى الدور الذي اضطلعت به المرأة في الحوار بين الأطراف الكونغولية في جنوب أفريقيا.

ونود التوقف والإشادة بالرجال والنساء الذين دفعوا ثمنا باهظا وجادوا بأرواحهم خلال تأدية واجبهم الدولي بالنيابة عنا جميعا حول هذه الطاولة، ولحماية الشعب الكونغولي.

وينبغي ألا يغفل المجتمع الدولي أهمية التصدي لتحديات السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سبقت العملية الانتخابية التي نتكلم عنها. ويتطلب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاعتراف بالصلة بين التنمية والسلام. وفي هذا الصدد، تشدد جنوب أفريقيا على الحاجة إلى الدعم في مرحلة ما بعد الانتخابات في سياق بناء السلام، ولاحتشاد مجلس الأمن من أجل أن تقدم لجنة بناء السلام الدعم اللازم للاتفاق الإطاري الأوسع نطاقا بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إن إطار عمل لجنة بناء السلام هو أكثر آليات السلام شمولية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو مكفول من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقد وقعت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع بلدان المنطقة.

وقد قطعت جمهورية الكونغو الديمقراطية شوطا طويلا في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن.

وستؤدي الانتخابات التي أجريت مؤخرا إلى أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ البلد. وينبغي الإشادة بالشعب الكونغولي على هذه العملية. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص إلى مواصلة دعم العملية من خلال نهج متوازن ومدروس. ربما يكون الطريق قدما شاقا

التحديات التي ظهرت. غير أننا نأسف للخسائر في الأرواح وأحداث العنف التي وقعت أثناء العملية وبعدها، ونقدم تعازينا إلى أسر الضحايا.

لقد تلقينا باهتمام نشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية. كما ندرك أن الحكومة القادمة يجب أن تحظى بأقصى قدر ممكن من توافق الآراء، مما يضمن مناخا من الاستقرار والقابلية للحكم في البلد. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لضمان أن تعكس النتائج النهائية بدقة ودون أي قدر من الشك قرار غالبية الشعب الكونغولي وأن يحترم هذا القرار. كما أننا على ثقة من أن عملية نقل السلطة إلى الفائزين ستتم بشكل سلمي وفي احترام للدستور الكونغولي.

إننا نؤيد بيان الأمين العام الذي يدعو جميع الجهات الفاعلة إلى توجيه أي نزاع انتخابي عبر القنوات المؤسسية القائمة. كما نثق في أنها ستصرف بمسؤولية واضحة الاستقرار الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

في الختام، نثق في أن إنجاز الانتخابات الأخيرة وتولي جهات فاعلة جديدة المسؤولية في الحياة السياسية الوطنية سيفتحان مرحلة جديدة من الحوار المفتوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويسهمان في ترسيخ ديمقراطية تشاركية على نحو متزايد تشمل جميع قطاعات السكان. ونحث الشعب الكونغولي على إجراء عملية الانتقال في مناخ سلمي، والتطلع إلى المستقبل بتفاؤل والمشاركة بنشاط في بناء بلد يشمل الجميع في أجواء من السلام والاتحاد الدائم تحقق الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا برمتها.

أستأنف الآن مهامني بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)  
(تكلم بالفرنسية): في البداية يشرفني، سيدي الرئيس، أن أهنئ

والنقطة الرابعة هي أنني أكرر الدعوات إلى رفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام، بما في ذلك ما يتعلق بشبكة الإنترنت.

والنقطة الخامسة والأخيرة هي دعم الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي إلى كافة الجهات الفاعلة للتصرف على نحو يعزز الديمقراطية ويصون السلام ولوقف العنف.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نتقدم أولا بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2019/6) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك على المساعي الحميدة التي تبذلها السيدة ليلي زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحثها على مواصلة جهودها في مرحلة ما بعد الانتخابات وفي تنفيذ ولايات بعثة منظمة الأمم المتحدة لاحتتام عملية الانتخابات بنجاح والاستمرار في إحراز تقدم صوب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات الشعب الكونغولي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء وأشير بالإحاطات القيمة التي أدلى به رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وممثلو الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونثني على تفانيهم ومساهماتهم القيمة في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تهنئ بشكل خاص جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاضطلاع بهذه العملية الانتخابية التاريخية. إننا نفر بما أظهره الشعب الكونغولي من مؤشر على النضج وإرادة سياسية، كما يتضح من ارتفاع معدل المشاركة والإدارة الجيدة لتنظيم عملية التنافس الانتخابية على الرغم من

على الرغم من بعض الحوادث المتفرقة خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الإشارة إليها وتسجيل انقطاع التيار الكهربائي أحيانا عن أجهزة التصويت في يوم الاقتراع، الذي قام الفنيون التابعون للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بإصلاحه، أود أن أشدد على أهمية الاعتراف بأن الانتخابات قد جرت بسلاسة بشكل عام. فقد قام المرشحون الثلاثة في الانتخابات بإجراء حملاتهم الانتخابية بكل حرية، وتوافد الناخبون إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة وأعربوا عن اختياريهم عن قناعة تامة. وبالمثل، قام المراقبون التابعون للمرشحين الذين انتشروا في جميع الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلد بأداء واجباتهم بحرية أيضا. أما بالنسبة للمراقبين الوطنيين والدوليين المعتمدين على النحو الواجب، فقد رحبوا بإجراء الانتخابات بكل سلاسة. وفي نهاية المطاف، فإن أجهزة التصويت التي استهزأ بها البعض، لم يقدرها السكان وجميع المرشحين حق قدرها فحسب بل استعملوها أيضا.

بالنظر إلى انخفاض النسبة المئوية في التصويت، وهي ٢٠ في المائة، التي حسبت قبل يومين أو ثلاثة أيام من الموعد المقرر لنشر النتائج المؤقتة في ٦ كانون الثاني/يناير، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بتأجيل نشرها الذي جرى في ١٠ كانون الثاني/يناير، مما مكن من التغيير على أعلى مستوى في الدولة للمرة الأولى في تاريخ بلدنا. وقد تلقى الجمهور في جميع أنحاء البلد النتائج بشكل إيجابي.

غني عن البيان أنه عند أي طعن محتمل من جانب المرشحين الذين لا يقرون بالنتائج، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، لديهم وسائل الانتصاف المماثلة لتلك المتاحة في البلدان الأخرى. والموعد النهائي المحدد لتقديم الطعن، وفقا للدستور وقوانين الجمهورية، هو ٤٨ ساعة بعد نشر النتائج المؤقتة. يود وفد بلدي استرعاء انتباه المجلس إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن أي دولة ذات سيادة،

بلدكم، الجمهورية الدومينيكية، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن تقديرنا الكامل لطريقتكم في قيادة مداولاتنا. كما أشكركم على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة للنظر في الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكر وامتنان الشعب الكونغولي وحكومته لجميع أعضاء مجلس الأمن على الجهود التي ما فتئوا يبذلونها في البحث عن حلول تكفل استعادة بلدي لما يحتاجه بشدة من سلام واستقرار لإعادة إعمارته وتنميته.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ووزير الخارجية في زامبيا؛ والمراقبة الدائمة لبعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، المونسنيور مارسيل أوتيمي على إحاطاتهم بشأن التطورات في العملية الانتخابية في بلدي. وأود بدوري أن أنقل موقف حكومة بلدي من التطورات في تلك العملية.

كما أبرزت الممثلة الخاصة في إحاطتها الإعلامية، بلغت العملية الانتخابية منعطفا هاما بتنظيم الانتخابات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في جميع أنحاء البلد، باستثناء منطقتي بيني وبوتيمبو في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث يتفشى فيهما وباء الإيبولا منذ عدة أشهر، وفي مقاطعة ماي - اندومي، التي تنتشر فيها أعمال العنف وأدت إلى وقوع خسائر في الأرواح. تأجلت الانتخابات حتى آذار/مارس ٢٠١٩ في جميع تلك المناطق.

يدرك المجلس بالفعل بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد أعلنت السيد فيليكس تشيسيكيدى الفائز في الانتخابات الرئاسية وسوف يُنصب رئيسا للجمهورية حالما تنشر المحكمة الدستورية النتائج النهائية.



الانتخابية بسلام من خلال الوسائل القانونية والتنظيمية. وفي هذا السياق، تتشاطر الرغبة التي أعرب عنها مراقبو الانتخابات الدوليون في التقارير العديدة السابقة عن رؤيتهم الاستمرار في هذه الدورة الانتخابية بطريقة هادئة حتى إجراء الانتخابات المحلية والبلدية. ومن ثم، تدعو الحكومة جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حشد جهودهم على نحو مسؤول لضمان نجاح العملية السالفة الذكر.

إنّ الحالة الأمنية السائدة في الجزء الشرقي من بلدنا لا تزال تبعث على قلق حكومتي. وتقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات عسكرية في ذلك الجزء من البلد. لا سيما فيما يتعلق بإرهابيي تحالف القوى الديمقراطية، الذين، في الأشهر الأخيرة ميزوا أنفسهم بسلسلة من الهجمات القاتلة ضد شعبنا في بني وبوتبو وضد قوات بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة، ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه في أعقاب تفكيك معارلهم الرئيسية في وقت سابق من العام الماضي، تقلصت قدراتهم التنفيذية بشكل ملحوظ. ويقومون حالياً بتصرفات غير عادية لا بد من أن تحمل بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة الكونغولية على استعراض استراتيجياتهما والتكاتف للقضاء على هؤلاء الإرهابيين ووضع حد لمعاناة السكان في بني وبوتبو.

أما فيما يتعلق بحماية الطفل، يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/6) في الفقرة ٥٢ إلى ما يلي:

”واصلت البعثة التحاور مع الجماعات المسلحة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما أسفر عن إطلاق سراح أكثر من ٤٤٠ فتاة وفتى. وطوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وقّع ستة من قادة الجماعات المسلحة إعلاناً تعهدوا فيه بعدم العودة إلى تجنيد الأطفال أو ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى

لديها المؤسسات المنشأة بموجب الدستور وقانون البلد لتسوية النزاعات. لقد أشار علينا العديد من أعضاء المجلس بأن نلجأ إلى هذا الإجراء. بيد أن ذلك ليس سياسة جيدة للمجتمع الدولي أن يفرض شروط خاصة على جمهورية الكونغو الديمقراطية من المحتمل أن تحل محل تلك المؤسسات.

في ضوء ما سبق، نرى أن من المهم أن نناشد شركائنا والبلدان الصديقة ألاّ يصبوا الزيت على النار بالتكهن بالنتائج، بل على العكس من ذلك أن يعملوا على تعزيز الديمقراطية والسلام من خلال تشجيع جميع الأطراف السياسة الفاعلة ومؤيديهم على ممارسة ضبط النفس وإيلاء الأولوية لمصالح البلد الكبرى وذلك بتجنب أي عمل من أعمال العنف التي يمكن أن تعرض للخطر الهدوء الاجتماعي واللجوء إلى القنوات القانونية عند الاقتضاء. ومن المهم بعد نشر النتائج أن يستمر المناخ السلمي الذي ساد خلال الانتخابات إلى أن يتم النقل السلمي والتاريخي للسلطة على أعلى مستوى في الدولة بين الرئيس السابق للدولة والرئيس الجديد للدولة.

لا يسعني أن أحتتم هذا الفصل بدون أن أشيد على النحو الواجب بفخامة السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس الجمهورية، الذي أوفى بالتزامه باحترام الدستور وعدم السعي إلى فترة ولاية ثالثة وقيادة البلد نحو تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة. وفي السياق نفسه، ينبغي أن نثني على الحكومة للجهود التي بذلتها لتمويل الانتخابات تمويلًا كاملاً من ميزانيتها الخاصة. لا بد من تقديم التهانى للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لمثابرتها على الرغم من التدخل والضغط. ومن دواعي الفخر اليوم الإنجاز الذي تحقّق. وأخيراً، ينبغي أن نقدم التهانى إلى الشعب الكونغولي، الذي أظهر نضجاً وحساً وطنياً في جميع مراحل هذه العملية.

إن حكومتي، بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ضمان رفاه شعبها وتوطيد الديمقراطية، من واجبها كفالة نجاح العملية

وفيما يتعلق بعلاج المصابين، افتُتح مركز جديد في منطقة كاتوا الصحية في ٣ كانون الثاني/يناير. وكذلك فإن مركز العبور في بيني، الذي دُمر خلال الاحتجاجات التي وقعت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قد عاد للعمل مرة أخرى.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر المجلس بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتب صفحة جديدة في تاريخها. وهي تتطلع إلى الدعم من المجتمع الدولي وجميع أصدقائها لمساعدتها على بدء عهد جديد بطريقة هادئة وسلمية. وفي هذا الصدد، تشيد حكومة بلدي بجميع من وقفوا إلى جانبنا في وقت الرخاء ووقت الشدة، وقدموا المساعدة عندما كنا في أمس الحاجة إليها، وأن تشكرهم جزيل الشكر. ونحن ممتنون بشكل خاص للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي. كما نعرب عن شكرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات وللأمم المتحدة، التي أسهمت كثيرا في استعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن امتنانه لجميع أعضاء مجلس الأمن على تركيزهم المستمر على الحالة في بلدنا، وفي مستهل سنة جديدة، نتمنى لجميع الأعضاء كل التوفيق في عام ٢٠١٩.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للسيد نانغا يوبيلو للرد على بعض التعليقات التي أُثِّرت.

**السيد نانغا يوبيلو (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر مجلس الأمن مرة أخرى على إعطائي الفرصة لتقديم توضيحات بشأن بعض المسائل. وأود أيضا أن أشكر رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على تقديم بعض التفاصيل المستمدة من بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر، مع الإشارة في نفس الوقت إلى أن القانون ينص على أنه ينبغي للبعثة أن تقدم تقريرها إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي لم تتلق بعد أي تقرير من هذا القبيل؛ وكل ما نعرفه يصلنا من وسائل الإعلام. وفي غضون ذلك، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

متصلة بالأطفال. وبذلك بلغ مجموع الجماعات المسلحة التي وقَّعت تعهدات مع البعثة ثماني جماعات، منها خمس أدرجها الأمين العام في القائمة لقيامها بتجنيد الأطفال. وأعلن القادة أيضاً التزامهم بتنفيذ خريطة طريق، تلزمهم أيضاً، بالإضافة إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، باتخاذ تدابير لوقف العنف الجنسي ومنعه.

يقر المجلس، في سياق استعادة سلطة الدولة والسلام، بأن حكومة بلدي تخوض كفاحا كبيرا من أجل القضاء على الجماعات المسلحة التي تخل بالسلام وتزرع بذور عدم الاستقرار في المجتمعات التي تعمل فيها. وتقدم بعثة الأمم المتحدة المساعدة إلى القوات المسلحة الكونغولية في هذه الحرب. ولذلك، نتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تحافظ على العلاقات والتعاون مع الجماعات المسلحة التي من المفترض أن تكافحها إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية.

وفيما يتعلق بالشواغل الإنسانية، فإن العديد من حالات نزوح السكان بسبب انعدام الأمن الناشئ عن الجماعات المسلحة التي تكلمنا عنها قبل قليل وظهور بعض الأمراض من جديد والعودة غير المقررة لعدة آلاف من مواطنينا من أنغولا على طول الحدود مع ذلك البلد، مسائل تثير قلق الحكومة، وهي مسائل تعمل الحكومة حاليا على إيجاد حلول عاجلة لها. وغني عن البيان، علاوة على ذلك، أن أي مساعدة من شركائنا للتخفيف من معاناة المحتاجين ستكون دائما موضع ترحيب.

وبخصوص فيروس الإيبولا، المتفشي في منطقتي بيني وبوتيمبو، تتواصل الجهود التي تضطلع بها الحكومة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وعدد من الشركاء الآخرين، من أجل مكافحة المرض. ومنذ تفشي الوباء، بلغ العدد الإجمالي للحالات المبلغ عنها حتى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حالة - منها ٥٨٠ حالة مؤكدة و٤٨ حالة محتملة. وبلغ إجمالي عدد الوفيات المسجلة ٣٨٣ حالة فيما سُفِّي ٢٢٢ شخصا.

إما أن تعلن صحة نتائج اللجنة الانتخابية - وفي هذه الحالة، سنضع دورة الانتخابات هذه وراء ظهورنا وننتظر الدورة المقبلة في غضون خمس سنوات - أو أن تعلن بطلان النتائج، وفي هذه الحالة ستُلغى الانتخابات وستبدأ العملية الانتخابية من جديد - أو أن حتى البعض سيحتجون على ذلك. ولكن جميع هذه الاعتبارات تخضع للولاية القضائية للمحكمة. وفي غضون ذلك، سأكون مخالفا للقانون إذا زعمت أنني في وضع يمكنني من تقديم أي توضيح أو مستند إلى أي سلطة أخرى سوى المحكمة. فذلك أمر غير مسموح به بموجب القانون الكونغولي.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر الأساسي هو ضرورة استمرار الحوار، وأيا كان الفائز، ومهما كانت نتيجة الانتخابات، ينبغي أن يتحاور أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يتكلموا إلى بعضهم بعضا. وينبغي أن ينظروا إلى بعضهم بعضا وأن يقولوا: "حسنا، هذه هي الحالة التي نشهدها. فماذا نفعل الآن؟" ولكن نصيحتي، ليس كممثل للجنة وإنما بصفتي كونغوليا، ستكون القول بأن هذه الانتخابات قد نُظمت في ظل ظروف صعبة وفي مواجهة تحديات مستحيلة. فجمهورية الكونغو الديمقراطية بلد شاسع، وكانت كل العناصر متجمعة لمنعنا من الوصول إلى حيث نقف الآن. ولا يمكن للمرء تسوية الحالة بين عشية وضحاها بالنظر إلى كل ما فعلته الأطراف الأخرى، أو مواصلة التصرف كما لو كان بوسعنا أن نبدأ من جديد كل يوم. وقد نشرت اللجنة نتائجها. ولا يمكن القول بأن الانتخابات كانت مثالية. وحتى في الولايات المتحدة، علمنا أنه في الانتخابات الأخيرة حدثت بعض الأشياء. فهل هذا يدعو إلى الطعن في العملية برمتها؟ لا.

وفي كل مرحلة، لا بد من القول، هناك دائما احتجاجات، وربما كانت مشروعة. وسنرد على النحو الواجب على السلطات المختصة، وسواصل رصد الحالة. وهذا هو كل ما سنقوم به. ولا يسعني أن أتعهد بتجاوز ما هو منصوص عليه في القانون

أولا، نُظمت الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تماشيا مع إطارنا القانوني على النحو المحدد بموجب الدستور والقوانين والأحكام ذات الصلة المتعلقة بالانتخابات. وبناء على ذلك، أعلنت اللجنة الانتخابية النتائج المؤقتة وفقا للإطار القانوني.

ثانيا، تحيط اللجنة الانتخابية علما بطبيعة الحال بأن الانتخابات وكما أشرت في مستهل بياني، قد أثارت الكثير من الحماس لدرجة أن عدم فوز مرشح معين، في نظر بعض الناس، يعني عدم القبول بالنتائج أبدا. وكما ذكرت في مستهل بياني، فإن هذه العملية أجريت على مدى ثلاث سنوات وفي كل مرحلة كان هناك مطالب ومطالبات بأن نوضح هذا الأمر أو نفعل ذلك الأمر. ويجسد كل هذا انعدام الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. وكنت أتوقع تماما، عند إعلان النتائج، أن يقول البعض إنهم لا يوافقون عليها وأن يقول البعض الآخر إنهم موافقون عليها، ولكن هذه هي الديمقراطية. وفي غضون ذلك، يجب الإقرار بأن اللجنة الانتخابية قد أعلنت النتائج الأولية للانتخابات وأن البلد ينعم بالهدوء، مما يبين أن الشعب قد قبل بالنتائج. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانت الحرائق قد اندلعت في كينشاسا بالفعل ولسالت الدماء في الشوارع. ويسود الهدوء في البلد في أعقاب الانتخابات، وأصبحت معظم الضغوط التي كان الجميع يشعرون بها شيئا من الماضي.

وفي غضون ذلك، أعلنت اللجنة الانتخابية، وفقا للقانون، النتائج الأولية. ولا بد لي من التأكيد على أن هذه النتائج مؤقتة. وينص القانون على أنه بعد نشر النتائج الأولية، يحق لمن لا يتفق معها أن يتوجه إلى السلطات المعنية. ونحن مستعدون لذلك. وإذا كان ثمة حاجة إلى إيضاح أو أي رد آخر، فإن اللجنة لن ترد سوى على تلك السلطات. وإذا طلبت المحاكم توفير معلومات، فستقدم اللجنة المعلومات المتعلقة بأنشطتها. ومرة أخرى، فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية، سيكون هناك خياران:

الإقليمية إلا بعد انتخابات كيفو الشمالية لأن الانتخابات غير المباشرة ذات الصلة، تلك الخاصة بالمحافظين وأعضاء مجلس الشيوخ، لن تُعقد إلا بعد تلك الانتخابات.

هذا ما قصدناه عندما قلنا إننا لسنا مثاليين. ما من انتخابات في العالم مثالية، لكنني سأبقى تحت تصرف المنظمات التي لديها ما تقوله. وستظل لجنة الانتخابات تحت تصرف الاتحاد الوطني للكونغو من أجل المزيد من تبادل وجهات النظر بشأن أي أمر قد يظهر، على أساس أنه، في رأينا، ينبغي أن تكون الأولوية للمضي قدماً وطي صفحة الماضي.

إن السكان يعانون، لقد كنا في خضم المناقشات السياسية لمدة سنتين أو ثلاث أو حتى أربع سنوات. وهناك وقت لكل شيء، وقت الانتخابات، ولكن أيضاً وقت لتحقيق التنمية. وهذه هي التوضيحات التي أردت تقديمها في هذه المرحلة، على أمل أن نقرب من النهاية مع التقارير النهائية التي سنقدمها في شهر آذار/مارس، إذا لزم الأمر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** طلب ممثل ألمانيا الإدلاء ببيان آخر.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر بصدق رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على توضيحاته، التي تقودني إلى طرح السؤال التالي. وفقاً للمعلومات التي لدي، يجب نشر نتائج الانتخابات. وفي شرح الرئيس، أفهم أنه قال إن تفاصيل نتائج الانتخابات ستذهب إلى المحكمة الدستورية فقط. ولعله يستطيع توضيح هذه النقطة، لأنني أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم نشر نتائج الانتخابات، وفقاً لمراكز الاقتراع، كما طلب العديد من المتكلمين الجالسين حول هذه الطاولة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للسيد نانغا يوبيلو للإجابة على السؤال.

**السيد نانغا يوبيلو (تكلم بالفرنسية):** تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات جرت في ٧٢ ٠٠٠ مركز اقتراع. وافتتح كل

وأن أضع نفسي تحت تصرف أي هيئة أو أي منظمة أخرى تشكك فيما جرى وتدعونا إلى أن نقوم بالترير. لا، إننا سنلتزم بالقانون ونأمل أن يقوم الآخرون بالشيء نفسه. سنرى ما الذي تفعله المحكمة الدستورية بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وما تفعله مختلف محاكم الاستئناف بشأن انتخابات مجالس المقاطعات.

إن تنظيم ثلاثة انتخابات في يوم واحد في بلد مثل بلدنا لم يكن عملاً سهلاً. لم نمن سوى ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم لمدة شهر. وبالنظر إلى أننا عقدنا ثلاثة انتخابات في يوم واحد وتمكننا من تحقيق ما كنا نريده، أي أن أبناء الشعب الكونغولي أدلوا بأصواتهم وأصبحنا نتمتع الآن بالهدوء في البلد، نصيحتي هي أنه يجب علينا عدم استفزاز أي طرف، أو أن نطلب تبريرات لكي نظل عالقين في البداية الدائمة للمفاوضات.

وكما قيل، فإن هذه الانتخابات تاريخية، لذلك، ينبغي ألا نجعل أبناء الشعب الكونغولي يضيعون ما كانوا ينتظرونه لفترة طويلة. إننا نجد أنفسنا الآن في غضون ١٠ أيام من الشروع في إنشاء المؤسسات الجديدة، مثل أداء الرئيس المنتخب الجديد اليمين الدستورية، إذا أكدت المحكمة الدستورية النتائج، وتم إنشاء الجمعية الوطنية الجديدة والجمعية الجديدة للمقاطعات، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى عقد انتخابات غير مباشرة، تلك الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى المحافظين ونوابهم.

لكن فيما يتعلق بولاية كيفو الشمالية على وجه التحديد، ألاحظ أننا حددنا موعد إجراء هذه الانتخابات في شهر آذار/مارس. وبطبيعة الحال، بدأنا بالفعل التحضير وفقاً لذلك، على أمل أن تؤتي الجهود التي تقودها الحكومة الكونغولية، بدعم من شركائها، لمواجهة وباء فيروس الإيبولا، ثمارها، وأن يؤدي تشكيل الحكومة الجديدة أيضاً إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وبالنسبة لمقاطعة كيفو الشمالية، لن يتم إنشاء الجمعية

الرئاسية على المستوى الوطني، وهو ما نعبه بالتوحيد الوطني للتائج، لأن الدائرة الانتخابية هي الإقليم الوطني. ومع ذلك، فإن النتائج التي تم نشرها في مراكز الاقتراع هي ما لدينا. ويتم إرسال بعضها إلى مختلف المحاكم وبعضها إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

يقولون إن الناس سيطعون في النتائج. بالطبع سنقدم للمحاكم الأدلة الموجودة لدينا، التي تقودنا إلى أي نتائج مهما كانت. وكما قلنا، سنقدم هذه النتائج إلى المحكمة الدستورية، لا سيما وأن القانون لا ينص على وجوب منحها للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو أو أي منظمة أخرى. وستعرض هذه النتائج على المحكمة الدستورية إذا كانت محل نزاع. وهذه هي الطريقة التي تتم بها المسائل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

مركز اقتراع في الصباح، الساعة السادسة صباحاً، وأغلق بعد ١١ ساعة، في الساعة الخامسة مساءً. وبمجرد إغلاق مكاتب التصويت، تحولت مراكز الاقتراع إلى مراكز لفرز الأصوات. وتم عد الأصوات يدوياً، وكانت النتائج الأخرى متاحة أيضاً بفضل آلات التصويت. وبعد العد، ينص القانون على ضرورة نشر النتائج. وهذا هو المستوى الأول من نشر النتائج.

وقد تمكن كل مركز من مراكز الاقتراع من نشر النتائج. ولكن يجب أن نكون حذرين، لأننا عندما ننشر النتائج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا شعر أحد المرشحين بأنها ليست جيدة بما فيه الكفاية، فإن مؤيديه أو أحزابه ربما يقومون في كثير من الأحيان بتمزيق الأوراق المنشورة. وهذه النتائج مع ذلك، هي سجلات تصويت. وترسل المقاطعة سجلات التصويت وأوراق النتائج إلى المركز عن طريق مراكز التجميع المحلية.

في هذه الحالة، بما أننا مهتمون بالانتخابات الرئاسية، فإن الدائرة المقابلة هي الإقليم الوطني. وبالتالي، لا يتم نشر النتائج في إقليم أو منطقة معينة. بل يتم نشر نتائج الانتخابات